فتح الودود

زايد

شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود

بقلم الفقير الى كرم الرحمن

أحمد بن جابر جبران

عفا الله عنه وعافاه آمين

المدرس بالقسم العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناشر
دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع
شارع الملك عبد العزيز بجدة
تليفون ٢٥٠٤٥




فتح الودود



فتح الودود

زايد

شرح اللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود

بقلم الفقير الى كرم الرحمن

أحمد بن زايد جابر بن جبران

عفا الله عنه وعافاه آمين

المدرس بالقسم العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناشر
دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع
شارع الملك عبد العزيز بجدة
تليفون ٢٥٠٤٥



تقديم

ان أحسن تبر صاغه اللسان فى مقامات الكلام ، وأبهى حبر حاكته
البنان وصرفته الأقلام حمد الله تعالى المنزه عن المثال وشائبة الاعلال •
أحمده سبحانه وهو الكريم المتعال • وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له المقدس فى ذاته وصفاته عما يقول الجهال • وأشهد أن سيدنا محمدا عبده
ورسوله مصدر الأفضال البالغ فى الفصاحة والبلاغة ذروة الكمال ، صلى الله
عليه وعلى آله وأصحابه المؤسسين لقواعد الدين ، وعلى التابعين لهم باحسان
الى يوم الدين وعنا معهم بفضلك ورحمتك يا أرحم الراحمين •

اما بعد •• فقد طلب منى من لا تسعنى مخالفته ان أكتب ما تيسر
شرحا على ارجوزتى الموسومة باللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود فى علم
الصرف • فأجبته الى ذلك وان لم أكن من أهل تلك المهامه والمسالك • ولبيت
دعوته لتشملنى بركته فشرعت فى ذلك مجانبا التطويل الممل والاختصار
المخل • وسميته (بفتح الودود • بشرح اللؤلؤ المنضود • نظم متن المقصود)
وغالب ما اعتمد عليه فى النقل شروح المقصود كالمطلوب • وشرح السعد على
الزنجانى •

راجيا من الله عز وجل أن يصلح السرائر والنيات ، ويوفق للصواب
ويسدد الخطوات • ومؤملا من الأخ الصالح وممن أطلع على الكتاب أن
لا ينسانى من صالح الدعوات • والمرجو ممن اطلع على شىء فى كتابى هذا
مما زلت به القدم أو طغى به القلم • مما أدى اليه فكرى الفاتر ونظرى
القاصر ان يسد الخلل ويصلح ما حصل فقلما سلم مكثار او اقيل له عثار
وفى المثل «من ألف فقد استهدف» والله أسأل أن ينفع به متنا وشرحا نفعا عاما
انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير • وهذا أوان الشروع فى المقصود
بعون الملك المعبود فاقول وبالله التوفيق •

المؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدأت بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر » ، وفى رواية : أقطع ، وفى رواية : أجذم . وعلى كل فالمعنى أنه ناقص قليل البركة ، وإن تم حساً فلا يتم معنى ، وفى رواية بالحمد لله بدل بسم الله وفى أخرى بذكر الله ، والباء فى بسم أصلية متعلقة بمحذوف وجوباً وكونه فعلاً مضارعاً ومن مادّة التأليف هنا ومتأخراً أولى ، والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو فأصله سمو حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل وجمعه أسماء ، والباء للمصاحبة التبركية على المختار ومنه قوله تعالى : «اهبط بسلام» ، ولسلامته عن التكلف وارتكاب المجاز ، وقيل : للاستعانة وقيل للإلصاق وهو أولى من الاستعانة لأنه حقيقى هنا ، تقول : أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء مما يحبسه من يد أو ثوب أو نحوها ، والاستعانة لا تكون كذلك لأنها تستعمل فى المجاز غالباً وما هنا من قبيل مسألة الثوب بل أولى لعدم الواسطة هنا أفاده العلامة الأمير . اهـ . مخلوف . (والله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو علم غير مشتق على الأصح وهو أعرف المعارف على الإطلاق ، وقيل مشتق وأصله على هذا إله كإمام أدخلت عليه أل للتعريف ثم حذفت الهمزة اعتباطاً أو تخفيفا ونقلت حركتها إلى اللام ثم سكنت اللام الأولى وأدغمت فى الثانية تسهيلا وقيل غير ذلك والأصح الأول ، وهو كونه غير مشتق ، ولا يرد عليه ظاهر قوله تعالى : (صراط العزيز الحميد ..الله ....) إنه نعت فيكون مشتقا لما قيل إنه بدل كقولك مررت بالرجل الكريم زيد ،

(فوائد) الأولى : إن هذا الاسم الكريم وهو لفظ الجلالة تفرد به تعالى قال سبحانه (هل تعلم له سميا) .

الثانية : أكثر العلماء على أنه اسم الله الأعظم وتخلف الإجابة به لتخلف بعض شروطه .

الثالثة : اختيار هذا الاسم الجليل فى البسملة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر فى الألسن وأدور فى الاستعمال ولكونه مستجمعا لجميع الصفات .

الرابعة : ذكر السيوطى رحمه الله فى رسالته على البسملة أن هذا الإسم الجليل ذكر فى القرآن فى ألفين وسبعين موضعا « اهـ » تدريج (والرحمن الرحيم) نعتان لله مشتقان من الرحمة كمنان من المن وعليم من العلم ، والمشهور أن الرحمن عربى مشتق ، وقيل : عبرى وقيل : علم غير مشتق والأول أصح وفى الرحمن من المبالغة ماليس فى الرحيم ، ولذا قال العلامة البغوى فى تفسيره إن بعضهم يقول : الرحمن بمعنى العموم والرحيم بمعنى الخصوص ، ولأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ، والرحمن من الصفات الخاصة به تعالى فلا يطلق على غيره ولو مقيداً ، وأما تسمية مسيلمة الكذاب بذلك فتعنت فى الكفر ، وأصل الرحمة رقة فى القلب وانعطاف أريد بها فى حقه تعالى لاستحالة معناها الحقيقى غايتها من الإنعام لأن صفاته تعالى تعتبر بالغايات التى هى أفعال لا بالمبادىء التى هى انفعالات فيراد بها غايتها من التفضل والإحسان فيكون فى الكلام مجاز مرسل تبعى ، وتوصيف الجلالة بالرحمن الرحيم إن كان لمجرد المدح فيقتضى الحال حينئذ القطع . لأنهم قالوا إذا كان المقصود من النعت مجرد المدح فالأولى قطعه لتعين المنعوت بدونه ، وما هنا منه وأولى ، لكن القراءة سنة متبعة ، وجملة البسملة خبرية الصدر — إنشائية العجز ، إذ يصدق على صدرها وهو أولف

إنه خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية مافى الخارج وعلى عجزها وهو مستعيناً مثلا أنه إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو مالم يقصد به ماذكر وبهذا يتضح محل الخبر والإنشاء من البسملة ويسقط استشكال كونها خبرية أو إنشائية ، قال العلامة الميناوى على الجوهر المكنون وما سوى هذا من الأقوال فهو غير سديد اهـ. وهذا آخر ما كتبته على البسملة وفيه الكفاية . من أراد المزيد على ذلك فعليه بالمطولات ، وإنما لم آت بها نظما لتعسره على نظمها المعروف ولما ذكروا أن نظمها مكروه .

ثم شرعت أتكلم على الخطبة فأقول :

يقول راجى العفو والغفران أحمد نجل جابر الجبرانى

حمداً لمن صرفنا وشرفا وباللسان العربى أتحفا

قوله : (يقول) مضارع قال الأجوف ، وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فسكن الواو وصار يقول بضم القاف وسكون الواو . وقوله (راجى) أى مؤمل إسم فاعل من الرجاء وهو ضد اليأس (والعفو) مصدر عفا يعفو من باب نصر ، والعفو عدم المؤاخذة على ترك مأمور به أو فعل منهى عنه ولو بعد تقريره على من صدر منه بأن يقال له أنت فعلت كذا ، أو لم فعلت كذا . ثم يقال عفوت عنك (الغفران) هو والمغفرة مصدران لغفر يغفر والغفر هو الستر والمراد به هنا ستر الأوزار فى الدنيا وعدم المؤاخذة عليها فى الآخرة ، فبين العفو والمغفرة عموم وخصوص مطلق ، وقيل : المغفرة تستلزم العفو وهو ظاهر .

وقوله : (أحمد) هو اسم الناظم وكنيته أبو محمد .

وقوله : (نجل جابر) أى ابن جابر لأن جابرا اسم أبيه والنجل ولد الصلب ،

(والجبرانى) نسبة إلى أحد أجداده يقال له جبران بضم الجيم وسكون الباء الموحدة اليمانى جنسا الضحوى بلدا الشافعى مذهباً .

وقوله : (حمداً) إلى آخر الكتاب مقول القول وحمداً مصدر حمد يحمد والاسم منه الحمد أيضاً . وهو لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل أى التعظيم وعرفا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد وغيره ويرادفه الشكر لغة ، وأما عرفا فمعناه صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله فبين الحمد والشكر عموم وخصوص وجهى ، وإنما ابتدأت ثانياً بالحمد له بعد البسملة للجمع بين الروايتين فى الحديث المار لأن فيه رواية بحمد الله وإشارة إلى أنه لا منافاة بينهما إذ الابتداء حقيقى وإضافى ، فالحقيقى حصل بالبسملة والإضافى بالحمد له وإنما اخترت صيغة المصدر فى الحمد له لإفادته التجدد والحدوث إذ المقصود منه الإنشاء ولضيق النظم عن الخبرية وإن كانت أبلغ .

وقوله : (لمن) اللام للاستحقاق ومن اسم موصول تستعمل فى العاقل غالبا (صرفنا) أى أجرانا طبق إرادته الأزلية لأن المراد بالمصرف هنا الله عز وجل إذ هو المصرف لكل شىء والمحرك ، والمعنى نحمد حمداً مستحقاً لله الذى صرفنا .

وقوله : (وشرفا) بألف الإطلاق من التشريف وهو العلو والافتخار أى شرفنا بأن جعلنا من أشرف البشر وهم العرب ، وشرفنا بالشرف الخالد وهو الإسلام وكوننا من أمة محمد ﷺ التى هى خير أمة أخرجت للناس ، ولا يخفى مافى الكلام من براعة الاستهلال وهى لغة حسن المطلع ، واصطلاحا أن يأتى الإنسان فى أول خطبته بما ينوه بالمقصود وعكسه براعة المقطع وهى براعة الختام .

وقوله : (وباللسان العربي) أى باللغة العربية نسبة إلى العرب المعروفين وهم أولاد سام بن نوح عليه السلام ، ولغتهم هى أفصح اللغات وأشرفها .

وقوله : (أتحفا) من الإتحاف وهو إعطاء الشيء النفيس على سبيل التكريم

ثم صلاة الله مع سلامي ... على النبي أفصح الأنام
محمد وصحبه والآل ... ما جرد الصحيح عن إعلال

وقوله : (ثم صلاة الله) معطوف على ما قبله ، والصلاة من الله هى الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء .

وقوله : (مع سلامي) بسكون العين للوزن أى تسليمي والمراد هنا التحية إذ إرادة الأمن فى هذا المقام يوهم أن المسلم عليه مظنة الخوف وهو ﷺ وأتباعه الصالحون لا خوف عليهم وإن قال إنى لأخوفكم لله لأن كونه أشد خوفا من الله وأتقى له لا يستلزم كونه مظنة الخوف بل هو من صفات الكمال والقصد من الحمد والصلاة والسلام الإنشاء .

وقوله : (على النبي) بالهمزة وتركه مع تشديد الياء ، إنسان حر ذكر سليم الطباع أوحى إليه بشرع يعمل به لنفسه فإن أمر بتبليغه فنبي ورسول أيضا ، ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام جمع بينهما وحاز مالم يحزه غيره من الرسل .

وقوله : (أفصح الأنام) أى الخلق أى أجودهم نطقا ، وأفصح أفعل تفضيل من الفصاحة وهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح والمراد هنا فصاحة المتكلم فهو ﷺ أفصح الخلق وأفضلهم على الإطلاق و (محمد) بالجر بدل من النبي أو عطف بيان عليه وهو علم على نبينا ﷺ منقول من اسم مفعول سمى به بإلهام من الله عز وجل لكثرة خصاله الحميدة

(وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابى وهو من اجتمع بالنبى ﷺ مسلما حال حياته وبعد البعثة فى اليقظة وإن لم يره . (والآل) — معطوف على صحبه من عطف العام على الخاص إذ المراد بهم هنا أتباعه إلى يوم القيامة .

وقوله (ماجرد الصحيح عن إعلال) أى مدة تجريده الخ ، والصحيح من الأفعال ماخلت أصوله من حروف العلة . والمعتل مالم يخل عن ذلك كما سيأتى ، والإعلال مصدر أعله والصحيح من الصحة وهى ضد السقم، وفى ذكر الصحيح والإعلال مالا يخفى من براعة الاستهلال .

ثم قال :

وبعد فالتصريف للعلوم كالكوكب الزاهر للنجوم

قوله (وبعد) هى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر والواو نائبة عن أما . وأما نائبة عن مهما الشرطية والأصل مهما يكن من شىء بعد ولذا لزمت الفاء فى حيزها . « فائدة » : أساليب الكلام ثلاثة تكلم كأنا وخطاب كأنت وغيبة كهو ، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر ينقسم إلى ثلاثة أقسام تخلص واقتضاب وفصل خطاب .

فالتخلص هو الانتقال من الغزل إلى المديح ، والاقتضاب هو الانتقال مما لزم إلى مالا يلزم وفصل الخطاب مخصوص بأما بعد أو مايقوم مقامها ، ويستحب الإتيان بها فى الخطاب والمكاتبات رواه الشيخان واختلفوا فى أول من قالها على خمسة أقوال .

أصحها وأقربها أنه نبى الله داود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وكانت فصل الخطاب له ، قال الله تعالى (وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب) والتصريف تفعيل من الصرف وسيأتى تعريفه .

وقوله (للعلوم) جمع علم وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب .

وقوله (كالكوكب الزاهر) أراد به أن علم الصرف بالنسبة لسائر العلوم كنسبة الكوكب الزاهر المنير لسائر الكواكب أى النجوم . كما أوضحه بقوله للنجوم جمع نجم فهو أخص من الكوكب .

ثم قال الناظم .

وألفت فيه فحول العرب بالبسط والإيجاز جم الكتب

وخير ما ألف فى ذا الشان مختصر المعظم النعمان

فقوله : (وألفت) بتاء التأنيث ماض من التأليف وهو وضع الأشياء أصنافا متناسبة على وجه الألفة وأما التصنيف فهو وضعها لاعلى وجه الألفة .

وقوله: (فحول العرب)جمع فحل بسكون الحاء المهملة وهو الشهير بالذكورة الكاملة من كل نوع ومنه فحل الإبل وهو المعد لضرابها . والمراد هنا بلغاء العرب وفصحاؤهم شبهوا بذلك بجامع النفع والكمال فى كل .

وقوله: (بالبسط) بموحدة مفتوحة وسين مهملة ساكنة آخره طاء مهملة ، هو والاطناب بمعنى واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أكثر منه لفائدة . كقوله تعالى حكاية (رب اشرح لى صدرى) فإن قوله رب اشرح لى يفيد شرح شىء ما له .

وقوله : صدرى يفيد ذلك المبهم . ونحو اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا فى جنات النعيم ، وفائدة ذلك إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها أما البسط بدون فائدة فإسهاب وحشو وهو معيب عند العرب .

وقوله: (والإيجاز) بالجر عطفا على البسط . والإيجاز هو والاختصار بمعنى واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أقل منه بدون إخلال وينقسم إلى قسمين إيجاز قصر . كما فى قوله تعالى «ولكم فى القصاص حياة » وإيجاز حذف نحو قوله تعالى « واسأل القرية » أى أهل القرية ، ونحو «أن اضرب بعصاك البحر فانفلق » . أى فضرب فانفلق .

وقوله (جم الكتب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الكتب الكثيرة .

وقوله (وخير) أفعل تفضيل إذ أصله أخير .

وقوله (ماألف فى ذا الشان) أى الفن وهو فن التصريف أى أحسن وأخير مختصر فى فن التصريف بالنسبة لما دونه متن المقصود للإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان المذكور .

فى قوله (مختصر المعظم النعمان) قيل المراد بأبى حنيفة إمام الأئمة المشهور صاحب المذهب . ولنتبرك بذكر يسير من ترجمته فنقول كما قال الإمام النووى رحمه الله تعالى فى تهذيب الأسماء واللغات . هو الإمام البارع أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاى وفتح الطاء . زاد الشيخ أبو اسحاق فى الطبقات بن ماه مولى ابن تيم الله بن ثعلبة . ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفى رحمه الله تعالى ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة أخذ الفقه عن حماد بن أبى سليمان وأدرك رحمه الله تعالى فى زمنه أربعة من الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين . أنس بن مالك ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وسهل بن سعد ، وأبو الطفيل رضى الله عنهم لكنه لم يأخذ عن أحد منهم وأشهر أصحابه ثلاثة أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر . رحمهم الله . انتهى من الفتح الرحمانى باختصار . وقيل المراد بأبى حنيفة هنا غير الإمام المشهور وهو الأقرب فقد قال فى الفتح الرحمانى أيضا بعد أن ذكر مؤلفات الإمام أبى حنيفة رحمه الله وذكر منها متن المقصود ثم قال إن نسبة المختصر المذكور إلى الإمام أبى حنيفة صاحب المذهب فيه توقف اه . ويؤيده ماجاء أن وضع علم الصرف حدث بعد زمن الإمام بكثير فيتعين أن أبا حنيفة صاحب المختصر المذكور غير أبى حنيفة الإمام المشهور .

وقد قال الأكثر : إن واضع العلم المذكور هو معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء

وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب المروية وهو أيضا بعد الإمام باتفاق ، وقال في القانون لليوسي ، واضعه هو الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعليه فلا يبعد نسبة المختصر إلى الإمام أبي حنيفة صاحب المذهب كما لا يخفى .

ثم قال الناظم :

وقد قصدت نظمه لا عن [illegible]   [illegible]كن لعلي أن أساهم العرب

[illegible]ب ترتيبه ما أمكنا   وربما حذفت ما عنه غنى

بينت في هذين البيتين الوجه الحامل لي على نظم المتن المذكور وذلك أني شرعت فيه بدون طلب من أحد بل مساهمة لعلماء العربية وتعرضا لهذا الخير الجزيل وإن لم أكن من أهله .

والتزمت في ذلك ترتيب الأصل في الأبواب والمواضيع حسب الإمكان والطاقة ولا أخرج عن ترتيبه من تقديم أو تأخير إلا لمناسبة ظاهرة كما فعلت بذكر مزيد الثلاثي مع مجرده وكذا الرباعي . والتزمت أيضا أني لا أحذف منه شيئا إلا ما يستغني بذكر غيره عنه ولو على سبيل الإجمال كما فعلت في باب تصريف الأفعال الصحيحة كما سيأتي وربما زدت فيه شيئا يسيرا مما لا يستغنى عنه وإلى ذلك أشرت بقولي :

فيه زيادات من الزنجاني   مشاهدات فيه بالعيان

أي هذه الزيادات ظاهرات ترى معاينة لمن تأملها .

وقوله : (من الزنجاني) نسبة إلى زنجان قرية من أعمال خراسان ، والزنجاني هو صاحب مختصر التصريف واسمه عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمه الله أشرت بذكره لأبين أن الزيادات التي ستذكر ما اخترعتها من تلقاء نفسي استنتاجا بل هي منقولة عن الإمام المذكور فما ترى من زيادة موافقة

للصواب أو فائدة فهى منقوله عن غيرى وإن وجد تقصير فهو منى ، ولذا قلت :

ومأترى فيه من التخليط   فانه يعزى إلى تفريطى

لأننى لذاك لست أهلا   وليس لى فيما أروم أصلا

لـكن تطفلت على مياههم   لـكى تـكون الدلو فى دلائهم

فالمراد بالتخليط ما كان حلاف [illegible] والتفريط مجاوزة الحد .

وقوله : (لذاك) أى النظم المذكور

وقوله : (فيما أروم) أى أقصد .

وقوله : (أصلا) الأصل هو الأساس لأن أصل هذا النظم هو أول قراءتى فى علم التصريف فشرعت فيه قراءة وتصنيفا ولذا قلت (لـكن تطفلت الخ) أى أقدمت على نظمه بدون تأهل ، والتطفل هو الحضور إلى موائد الغير بدون دعوة . والمياه جمع ماء وأصله موه تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم حذفت الهاء وعوض عنها الهمزة والضمير فى مياههم يعود إلى العلماء بقرينة السياق وكذا فى دلائهم . والدلو هى المعروفة التى ينزح بها الماء من البئر ثم قال:

وها أنا استعنت بالله على   نظمى له أرجوزة فحصلا

وكان أن جاءت بحمد الله   عزيزة النظير والأشباه

حوت لما قد جاء فى المقصود   سميتها باللؤلؤ المنضود

والله أرجو أن يخلص العمل   لوجهه وأن يحقق الأمل

فالاستعانة هى خلق قدرة الطاعة في العبد ، والنظم هو ضد النثر ويسمى شعرا وقريضا وغير ذلك ، والأرجوزة ، من الرجز بالتحريك وهو بحر من بحور الشعر على المشهور ، وأجزاؤه مستفعلن ست مرات ، والمعنى استعنت بالله على ماقصدت نظمه فأعاننى وجاء على أحسن مثال كما نبهت على ذلك بقولى : عزيزة

النظير والأشباه . والنظير المثيل وجمعه نظائر والأشباه جمع أشبه ومعناه وضع الأشياء متشابهة ومتماثلة .

وقوله : (حوت الخ) يعنى أن هذه الأرجوزة حوت أى جمعت بحمد الله مافى متن المقصود مع زيادة ومع ذلك سميتها باللؤلؤ المنضود ليطابق الاسم المسمى واللؤلؤ بهمزتين مع ضم اللامين جوهر من الجواهر النفيسة واحده لؤلؤة ، والمنضود المنظوم .

وقوله : (والله أرجو) أى أؤمل ولفظ الجلالة بالنصب على التعظيم معمول أرجو وتقديم المعمول يفيد الحصر أى أرجو الله . لا غيره .

وقوله : (أن يخلص العمل) من الإخلاص وهو ترك الرياء والعمل بالعين مايعمله الإنسان بجوارحه الشامل لعمل اللسان .

وقوله : (وأن يحقق الأمل) بالهمز مايؤمله الإنسان ويرجوه من الخير .

ولما فرغت من الكلام على الخطبة شرعت فى بيان حد التصريف وبيان الأصل والفرع مترجما — لذلك بباب من زيادتى فقلت .

* * *

باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع

تصريفهم فى اللغة التغيير ... وفى اصطلاح جاء يا نصير
تحويل أصل واحد لأمثلة ... مختلفات لمعان مجملة
وليس تحصل هذه المعانى ... إلا بذا التحويل للمبانى
والأصل ماصار عليه يبنى ... والفرع بالعكس على الأصل انبنى

الباب لغة فرجة فى ساتر يتوصل به من خارج إلى داخل ومن داخل إلى خارج واصطلاحا اسم لجملة من العلم تشتمل على فصول ومسائل غالبا . والحد هو الجامع لأفراده المانع من دخول غيرها عليه ، والتصريف تفعيل مصدر صرف بالتشديد وأصله تصرف لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروفه ثم أبدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ماقبلها وهو مأخوذ من الصرف للمبالغة والتكثير ، والضمير فى تصريفهم يعود إلى الصرفيين .

وقوله : (فى اللغة) أى لغة العرب أى التصريف فى اللغة التغيير يقال صرفت الشىء فتصرف أى غيرته فتغير يعنى أن للتصريف معنيين معنى فى اللغة وهو ماوضعه له واضع لغة العرب وهو الله سبحانه وتعالى على الأصح ،واللغة هى الألفاظ الموضوعة للمعانى المقصودة من لغى بالكسر يلغى لغيا إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والتاء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى ، ومعنى فى الاصطلاح ويعبر عنه بالمعنى الصناعى بكسر الصاد وهو العلم الحاصل من التمرن على العمل ،وأشار إليه بقوله (وفى اصطلاح جاء إلخ)أى التصريف اصطلاحا تحويل أصل واحد أى تغييره إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل تلك المعانى إلا بهذا التغيير فمثلا. الضرب فتصريفه إلى ضرب ويضرب واضرب

هو التصريف والمعانى جمع معنى من العناية مصدر ميمى نقل إلى معنى للمفعول وأريد به ما يراد من اللفظ واختيار التحويل فى المعنى الاصطلاحى أولى من التغيير لما فى التحويل من معنى النقل وفى المغرب : التحويل النقل من موضع الى موضع آخر . وكذا فى الصحاح زاد فيه وحولته فتحول يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى (لا يبغون عنها حولا) اهـ . لكن لا يجوز تفسير التصريف بالتحويل لغة لأنه أخص من التغيير ثم إن المراد بهذا التعريف بيان لفظ التصريف لغة واصطلاحا بقطع النظر عن تعريف علم التصريف أما هو فأحسن ما يقال فى تعريفه أنه علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب ولا بناء كما ذهب إليه ابن الحاجب . وفى حل المعقود : الصرف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها أو من حيث ما يعرض لها من صحة أو إعلال أو إبدال أو نحوها اهـ . (تنبيه) علم مما تقرر أن التعريف المذكور فى النظم يشتمل على العلل الأربع لأنه مركب صادر من فاعل مختار وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع وذلك لأن العلة إما أن تكون داخلة فى المعلول أو خارجة عنه فالأول إما أن يكون حصول المعلول بها بالفعل أو بالقوة . الأولى العلة الصورية . والثانية العلة المادية ، والخارج إما أن يكون مؤثراً فى المعلول أولا . الأول العلة الفاعلية : والثانى العلة الغائية فمثلا حروف الأصل فالهيئة المعارضة لها هى العلة المادية والصورة الحاصلة من اجتماعهما هى العلة الصورية والواضع مثلا هو العلة الفاعلية وحصول المعانى المقصودة هى العلة الغائية فعلم بذلك أن التعريف تضمن الإشارة إلى كل من العلل الأربع . انتهى من السعد بتصرف .

(وقوله والأصل ما صار الخ) بيان لحد الأصل والفرع لأن الأصل مذكور فى حد التصريف فيحتاج إلى تعريف ويلزم مع ذلك تعريف الفرع أى الأصل

ما يبنى عليه غيره حسيا كان البناء كبناء السقف على الجدار . أو عقليا كبناء المشتقات على المصادر والمعلولات على العلل والمراد بالأصل هنا المصدر والفرع ما يبنى على غيره عكس الأصل حسيا كبناء الفروع للشجرة والأولاد للوالدين أو عقليا كالمشتقات للمصادر .

ثم شرعت فى بيان الفعل بقولى . « باب بيان الفعل »

الفعل ضربان ثلاثى وما يسمى رباعيا كما قد علما

وقسموا كلا إلى مجرد وذى زيادة فحقق واقصد

أقول الفعل بكسر الفاء وسكون العين اسم مصدر الفعل بفتحهما ومصدره الفعل بفتح الفاء وسكون العين أو نحوه كما سيأتى .

ثم نقل اسم المصدر إلى الكلمة المعروفة فهو أى الفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت وضعاً بأحد الأزمنة الثلاثة التى هى الماضى والاستقبال والحال . وينقسم الفعل إلى قسمين . ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف . ورباعى وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف وكل منهما ينقسم إلى مجرد ومزيد فيه كما سيأتى .

وعبارة المقصود الأفعال على ضربين أصلى وذى زيادة . فالأصلى ثلاثى ورباعى انتهت . فأراد بالأصلى المجرد وبذى الزيادة المزيد فيه . والحاصل أن الفعل من حيث هو إما ثلاثى وإما رباعى وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه لأنه لا يخلو إما أن يكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة الأول الثلاثى والثانى الرباعى إذ لم يبن فعل خماسى مجرد ولا ثنائى بشهادة التتبع والاستقراء وكل من الثلاثى والرباعى إما مجرد أو مزيد فيه فالأول هو ما بقى على حروفه الأصول

والثانى ما زيد عليها بحرف أو أكثر من حروف الزيادة الآتية ونعنى بالحروف الأصول ما تقابل بالفاء والعين واللام .

« فائدة » : يندرج تحت قولنا الفعل ضربان الخ أربعة أقسام الثلاثى والرباعى والمجرد والمزيد فيه وبقى أربعة أخـــرى لأن كل واحد من الأربعة المذكورة إما سالم أو غير سالم فصارت الأقسام ثمانية والسالم كما سيأتى ما خلت أصوله عن حروف العلة والهمزة والتضعيف والأمثلة نحو . نصر . وعد . أكرم أوعد . دحرج . زلزل . تدحرج تزلزل . فدخل فى المضاعف نحو مست . وظلت اه . لوجود التضعيف فى أصلهما نحو مسست وظللت اه . والمضاعف من الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعى ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية اه . سعد على الزنجانى بتصرف (تنبيه) : قال التفتازانى اعترض على قولهم الفعل إما ثلاثى وإما رباعى بأنه تقسيم للشىء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة أحدهما وأيا ما كان فهو تقسيم للشىء إلى نفسه وإلى غيره وهو محال . وأجيب بأن الفعل الذى هو مورد القسمة أعم منهما فالمراد مطلق الفعل من غـــير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة فلا يلزم النتيجة فتدبر اه .

«فائدة» : قال فى المطلوب بتصرف إنما لم يذكروا الحرف لعدم تصريفه ولذا قال فى الخلاصة : « حرف وشبهه من الصرف برى » اه . وأراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة كعسى وليس ولم يذكر أى متن المقصود الإسم وتبعه الناظم مع أن له تصريفا من توحيد وتثنية وجمع ونحوها لأن المراد بيان الأفعال لا الأسماء اه .

« تنبيهان » الأول : قال فى المطلوب أيضاً إنما لم ينقص الفعل المجرد عن

ثلاثة أحرف لأنه لابد لنا من حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما .

الثانى : قال فى المطلوب أيضاً قولهم : ثلاثى ورباعى بضم أولهما نسبة إلى ثلاثة أو أربعة على غير قياس . والقياس ثلاثى بفتح أوله وأربعى بهمزة فى أوله وسكون الراء بلا مد للباء لكن سمعنا فى كلامهم على خلاف القياس . انتهى .

ثم أخذت فى بيان الثلاثى المجرد بقولى :

فصل فى بيان أبواب الثلاثى المجرد

وستة أبواب فعل جردا ... من الثلاثى كما قد وجدا

أولهما بفتح عين من فعل ... والضم فى مضارع له اكتمل

كنصر الغيث بلاد العرب ... ويرزق الضيف مريد القرب

الفصل لغة الحاجز بين الشيئين . واصطلاحا اسم لجملة من العلم يشتمل على فروع ومسائل غالباً . ذكرت فى هذا الفصل أبواب الثلاثى المجرد وهى ستة أبواب منحصرة فى ثلاثة أبنية لأن أول الماضى الثلاثى لا يكون إلا مفتوحا وثانيه يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا ، ولا يكون ساكناً لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع قال فى الخلاصة « وافتح وضم واكسر الثانى من فعل ثلاثى» اهـ . فتلخص منه أن الأبنية ثلاثة كما ذكرنا . فالأول منها . وهو ما كان مفتوح العين فى الماضى يأتى منه ثلاثة أبواب لأن مضارعه قد يكون بضم العين وهو الباب الأول نحو نصر ينصر وقد يكون بكسرها وهو الباب الثانى نحو ضرب يضرب وقد يكون بفتحها وهو الباب الثالث نحو فتح يفتح والثانى من الأبنية وهو ما كان مكسور العين فى الماضى فيأتى منه بابان لأن مضارعه

قد يكون مفتوح العين وهو الباب الرابع نحو : علم يعلم، وقد يكون مكسورها وهو الباب السادس نحو حسب يحسب .

والثالث : وهو ما كان مضموم العين فى الماضى ولا يكون عين مضارعه إلا مضموما أيضاً ، ويأتى منه باب واحد فقط وهو الباب الخامس نحو : حسن يحسن فصارت الأبواب ستة من ثلاثة أبنية كما وضحناه .

(وقوله أولهما) بفتح عين الخ إشارة إلى الباب الأول وهو ما كان مفتوح العين فى الماضى ومضمومها فى المستقبل ومثلنا له بمثالين إيضاحا وهذا الباب يكون متعديا ولازما فالمتعدى منه كالمثالين فى النظم ، ومعنى نصر الغيث الخ أى المطر أى أغاثها وهبط عليها .

(وقوله ويرزق الضيف) مضارع رزق والضيف مفعوله وفاعله مريد . القرب جمع قربة وهى ما يتقرب به وأما اللازم منه نحو : قعد وعثر يعثر . ثم ذكرت بقية الأبواب على ترتيب العدد مع التمثيل والإيضاح حسب الطاقة فقلت :

والثانى بالفتح لعين فى المضى والكسر فى مضارع له ارتضى
نحو ضربت العبد سوطا وجلس زيد أمام شيخه وما عبس

هذا هو الباب الثانى من الأبواب الستة المذكورة وهو ما كان مفتوح العين ومثل له بمثالين إشارة إلى أنه يجىء متعديا ولازما . فالمتعدى كالمثال الأول واللازم كالمثال الثانى والسوط بفتح السين المهملة وسكون الواو وبالطاء المهملة فى آخره آلة يضرب بها وهو منصوب بنزع الخافض أو على أنه مفعول مطلق .

وقوله : (وما عبس) بمهملة فموحدة فسين مهملة أى أعرض . وهـذا الباب يكون مفتوح العين فى المـاضى ومكسورها فى المستقبل والباب الثالث ذكرته بقولى :

وثالث بفتح عين فيهمـا نحو فتحت وقرأت فافهما
والشرط فيه أن تـكون عين ذا أولامه من حرف حلق أخذا
وتلك عين همزها والحاء والهاء والغين كذاك الخاء
وما أتى مخالفاً نحو أبى فشاذ وإن فصيحا حسبا

أى الباب الثالث ما كان مفتوح العين فى الماضى والمستقبل نحو فتح يفتح وقرأ يقرأ وقوله (فافهما) أمر من الفهم وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وهذا الباب يجىء متعديا ولازما . فالمتعدى منه كالمثالين السابقين واللازم نحو بدأ يبدأ وأبى يأبى وهذا الباب فى الحقيقة معدول عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حروف الحلق ويشهد له قلة وروده فى اللغة والاستعمال .

وقوله (والشرط فيه الخ) أى يشترط فى هذا الباب خاصة أن تـكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق للمعادلة لأن حرف الحلق ثقيل والفتح خفيف فـكل باب مختص بفتح العين فى الماضى والمضارع والمضارع لا يأتى بدون حرف الحلق فى عينه أو لامه إلا ماشذ . وحروف الحلق ستة وهى الهمزة والهـاء والعين والغين والحاء والخاء وهى مذكورة فى قوله (وتلك عين البيت وقوله (وما أتى مخالفا نحو أبى فشاذ) يعنى إنما جاء مفتوح العين فى الماضى والمستقبل من هذا الباب وليس عينه أو لامه من حروف الحلق فشاذ أى مخالف للقياس دون الاستعمال ومع ذلك فهو فصيح كما صرح بذلك فى قوله وإن فصيحا حسبا لوروده فى أفصح الـكلام وهو القرآن الـكريم قال تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) ولـكونه شاذاً لا يرد نقضا للقاعدة المذكورة وشذوذه لا ينافى وقوعه فى فصيح

الكلام فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام . قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كالصادر من الواضع سبحانه وتعالى نحو يأبى من أبى واستحوذ بلا قلب للواو والفاء فهذا القسم مقبول لوروده فى القرآن الكريم واستعماله على ألسنة الفصحاء . وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كقوله (وأم أو عال كها أو أقربا) والاستعمال كهى . وهذا القسم مع ضعفه مقبول أيضا . القسم الثالث ما كان مخالفا للقياس والاستعمال معا كدخول أل على الفعل كما فى قوله (ويستخرج اليربوع من نافقائه . ومن حجره بالشيحة اليتقصع) وهذا القسم غير مقبول . « فائدة » الشاذ ماخالف القياس والاستعمال وإن كثر وقوعه والنادر ماقل وقوعه وإن كان على القياس . والضعيف مالا يثبت على ألسنة الفصحاء اهـ . وأما قلى يقلى بالفتح فلغة بنى عامر والفصيح الكسر فى المستقبل . وبقى يبقى بالفتح أيضا بلغة طيء والأصل كسر العين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام ألفا تخفيفا . وهذا قياس عندهم . وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من بابى نصر وعلم فأخذوا الماضى من الأول والمضارع من الثانى .

والباب الرابع والخامس والسادس ذكرته بقولى :

ورابع بكسر عين كعلم ... زيد وعمرو حسبه ماقد فهم

والفتح فى مضارع كيعلم ... ونحوه كمن فهمت يفهم

خامسها بضم عين فيهما ... كسهل الأمر وزيد كرما

سادسها بالكسر فى كليهما ... نحو ورثت وحسبت فافهما

أقول ذكرت فى هذه الأبيات بقية الأبواب وهى الرابع والخامس والسادس . فالرابع هو ماكان مكسور العين فى الماضى ومفتوحها فى المضارع وهذا الباب

يجيء متعديا ولازماً فالمتعدى منه كالمثالين اللذين فى النظم وهما علم يعلم وفهم يفهم.
وأما اللازم منه فكفرح يفرح ويأس ييأس على أن الكسر لغة فى مضارعه
والباب الخامس هو ما كان مضموم العين فى الماضى والمضارع وهذا الباب
لا يكون إلا لازما لأنه للأفعال الغريزية والطبيعية وهى تختص بالفاعل
ولا تتجاوزه إلى المفعول نحو حسن يحسن وسهل يسهل وأما رحبتك الدار
فمن قبيل الحذف والإيصال كما فى روح الشروح والأصل رحبت بك الدار أى
وسعت فحذف الجار لكثرة الاستعمال ووصل الضمير المجرور بالفعل. والسادس
من الأبواب وهو آخرها ما كان مكسور العين فى الماضى والمضارع وهذا الباب
يجيء متعديا ولازما . فالمتعدى منه كالمثالين فى النظم وهما ورث يرث وحسب
يحسب على أن الفتح لغة فى مضارع الأخير . وأما اللازم منه فكنعم ينعم على
أن الفتح لغة أيضا ونحو وثق يثق وإنما أخرنا هذا الباب مع أنه من مكسور
العين وحقه التقدم على مضمومها لقلته بشهادة التتبع ولأنهم قالوا إنه وارد من
الصحيح على الشذوذ « تنبيه » مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثى المجرد
اثنى عشر بابا لأن العقل يقضى بأن لكل حرف أربعة أحوال الفتح والكسر
والضم والسكون ومجموعها اثنا عشر . وأجيب بأنا لا نسلم لأن ماسوى الفتح
لا يجيء من الفاء لما فى الضم والكسر من الثقل فى البدء ولرفضهم الابتداء
بالساكن وأما ضمها فى المجهول فهو للفرق بينه وبين المعلوم وأما السكون
فلا يجيء من العين لأن الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وجب سكون
اللام فيلتقى ساكنان على غير حده فيجب الحذف فيبطل البناء وأما نعم وشهد
بفتح الفاء فيهما وكسرها مع سكون العين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة
والأصل فعل بكسر العين اهـ سعد — فعلم من قوله والسكون لا يجيء من
العين أن — الحركات الثلاث تجيء منه فاذا أضفتها إلى جانب فتحة الفاء

كانت الأحوال أربعة واثنان من الحالات تجيئان من اللام الفتح والسكون . أما الفتح فلأن الماضي بناءه على الفتح أبدا وأما السكون فلأنه الأصل فى البناء ولذا ظهر فيه عند اتصاله بالضمائر السابقة فإذا وضمت الحالتين إلى الأربعة الأحوال صارت ستة أحوال من اثنى عشر فلإيراد تدبر نبه على ذلك فى المطلوب اهـ . ولما فرغت من الثلاثى المجرد شرعت فى المزيد عليه بقولى :

فصل فى المزيد على الثلاثى

أما المزيد فى الثلاثى فما   زاد على أصوله فلتعلما
مجموعه أربعة مع عشرة   أبوابها معلومة مشتهرة
تحصر فى ثلاثة أنواع   فكن لها مستحضراً وواعى

يعنى أن المزيد على الثلاثى هو كل فعل زيد فيه حرف أو أكثر على حروف أصوله كما تقدم .

وقوله : (مجموعه أربعة مع عشرة الخ) يعنى أن أبواب المزيد المذكور أربعة عشر بابا وهى منحصرة فى ثلاثة أنواع وذلك لأنه إما أن يكون زائداً بحرف واحد وله ثلاثة أبواب أو بحرفين وله خمسة أبواب . أو بثلاثة وله ستة أبواب فالجملة ما ذكر وإليك تفصيلها على هذا الترتيب فالنوع الأول مذكور فى قولى :

أولها ما بالرباعى ذكر   أبوابه ثلاثة كما شهر
ما زاد بالهمزة باب افعل   كأنزل الغيث وأرخص الغلا
والثاني ذو التضعيف مثل فتحا   ونحو جولت كما قد صححا
وثالث يسمى بباب فاعلا   مشاركا لاثنين نحو قاتلا

ونحو عاقبت وطارقت ورد نزرا لواحد فليس ينتقد

أى النوع الأول من مزيد الثلاثى ما زاد بالهمزة فى أوله ويقال له باب افعل أى على وزنه ومثلت له بمثالين فى قولى كأنزل الغيث وأرخص الغلاء ببنائهما للمجهول وهذا الباب يجىء متعديا غالباً لأن الهمزة من وظائفها التعدية وذلك كالمثالين المذكورين ونحو أخرج يخرج وأكرم يكرم وقد يجىء لازما نحو أدبر يدبر وأخبر يخبر إذا أريد بالخبر إعرابه عن نفسه . الباب الثانى ما زاد بالتضعيف أى تشديد العين على وزن فعل وهذا التضعيف زائد كالهمزة فى الباب الأول واختلف فى الزائد فى المضعف فقال الأكثرون أنها العين الثانية وقال الخليل إنها الأولى وجوز سيبويه الأمرين وهذا الباب يجىء لازما ومتعديا ويجىء غالباً للتكثير فى كل شىء بحسبه فالتكثير فى الفعل يشترك بين المتعدى واللازم فالمتعدى منه نحو طوف لتكثير الطواف واللازم منه نحو جول لتكثير الجولان والتكثير فى الفاعل ولا يكون إلا لازماً نحو موت الإبل أى كثر موتها . وفى المفعول يشترك بين المتعدى واللازم لكن مجيئه متعديا أكثر فالمتعدى منه نحو فتح وقطع وكرم . وقد يجىء بلا تكثير نحو فرح ، وكرم ، وعلم ، وجمع ، ووسم وأما هلل ، وكبر فللتكثير ومنه شيب الرجل ، وعجزت المرأة .

والباب الثالث : ما زاد بألف بعد الفاء ويسمى باب فاعل وهو يكون للمشاركة لأن — باب المفاعلة لا يكون إلا بين اثنين يفعل كل واحد منهما ما يفعل الآخر . وهذا الباب لا يجىء إلا متعديا نحو قاتل زيد عمراً ، وضارب بكر خالداً وقد يجىء بلا مشاركة نادراً كما أشرت إليه — بقولى ونحو عاقبت وطارقت الخ . ومنه عافاه الله ونحوه مما نسب إلى الله وأما مصدره فالفعال والمفاعلة كما قال فى الخلاصة (لفاعل الفعال والمفاعلة اه) .

ثم ذكرت النوع الثانى بقولى :

وما بحرفين على أصل يزاد | فهو الخماسى ومنه يستفاد
ثانى الأنواع ووزنه انحصر | فى خمسة باب انفعلت كانكسر
والثانى من أبوابه باب افتعل | كافترج الكرب وزيد ارتجل
والثالث افعل كنحو أحمرا | وأسود وأبيض ومثل أعورا
رابعها باب تفعل اعلما | نحو تعلمت العلوم فافهما
ومنه ما طاوع فعلت يرى | تقول فى كسرته تكسراً
خامسها باب تفاعل الذى | لاثنين أو فصاعدا فليحتذ
كقولهم تقابل الرجال | ومثله تضارب الأبطال

يعنى أن النوع الثانى من أنواع المزيد على الثلاثى ما زاد بحرفين على حروف أصله ويقال له الخماسى المزيد فيه وهو على خمسة أبواب الباب الأول مذكور فى قوله باب انفعلت أى ما زيد فيه الألف والنون فى أوله ولا يكون إلا لازما لأنه مطاوع فعل بالتخفيف تقول ندبت القوم فانتدب زيد والمطاوعة كما فى التدريج قبول الأثر الناشىء عن تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإنكسار وقيل غير ذلك . والباب الثانى أشرت إليه بقولى باب افتعل بزيادة الهمزة فى أوله والتاء بعد فائه وهذا الباب يجىء متعديا ولازما ولذا مثلت له بمثالين فى قولى كافترج الكرب وزيد ارتجل فافترج لازم وارتجل متعد تقول ارتجل زيد الخطبة بمعنى اخترعها ومنه افتتح الدرس .

والباب الثالث مذكور فى قولى والثالث افعل بتشديد اللام بزيادة الهمزة فى أوله وإحدى اللامين وهو يبنى للمبالغة فى الألوان والعيوب ولا يكون

إلا لازما لأنه لا يكون إلا للأوصاف الملازمة للفاعل التى لا تتعدى إلى الغير ومثلت له بأربعة أمثلة فى قولى كنحو أحمرا الخ للايضاح فالثلاثة الأولى للألوان والأخير مثال للعيوب .

والباب الرابع ذكرته بقولى رابعها باب تفعل أى بزيادة التاء فى أوله وحرف من جنس العين وهذا الباب يجىء متعديا ولازما كما مثلت فى النظم فالمتعدى منه نحو تعلمت العلوم وتكلفت الصبر واللازم منه ما كان لمطاوعة نحو تكسر. والباب الخامس مذكور فى قولى خامسها باب تفاعل بزيادة التاء فى أوله والألف بعد الفاء وهو يكون للمشاركة بين اثنين فأكثر كما قال لإثنين أو فصاعدا وهذا الباب يجىء للتعدية معنى وإن كان لازما لفظا نحو تعانق زيد وعمرو وتخاصم زيد وبكر وخالد ، ومثاله من المتعدى لفظا فيما إذا كان من فاعل المتعدى لإثنين نحو تنازعنا الحديث وتقاسمنا المال لأنهم قالوا بناء تفاعل لنقص مفعول واحد عن فاعل أى إن كان فاعل يتعدى لواحد فتفاعل لازم أو لإثنين فينقص واحدا والنوع الثالث وهو آخــــر المزيد على الثلاثى مذكور فى قولى :

وثالث الأنواع ما زاد على	أصوله بمثلها وما اعتلا
وهو على ستة أبواب ترى	حررها أهل اللسان الكبرى
فالأول استفعل مثل استكتما	واستحجر الطين ومثل استعظما
وافعوعل الثانى نحو اعشوشبا	لكثرة العشب بأرض حسبا
وافعول الثالث فى الأبواب	كاجلوذت إبل أبى الحباب
والرابع افعنلل مثل افعنسسا	أى قدم الصدر وصار أقعسا

والخامس افعنلى كنحو اسلنقى   لنـائم لظهـره وملقى
وذان عد الأكثرون لهما   فى زائد الرباعى باب احرنجما
وإفعال السادس فى الأبواب   كاحمار احميرار ذى اغضاب

يعنى أن النوع الثالث من أنواع المزيد على الثلاثى وهو آخرها مازاد على أصوله الثلاثة بثلاثة حروف . إنما قلنا وهو آخرها وقلنا فى النظم [illegible] لئلا أى ولم يزد على الثلاثة لئلا يلزم من الزيادة مزية الفرع على أصله لأن الحروف الزائدة فروع الأصول وهذا النوع على ستة أبواب : الباب الأول استفعل استفعالا بزيادة الهمز والسين والتاء فى أوله فالهمزة للتوصل إلى الساكن والسين والتاء للطلب وهذا الباب يجىء متعديا ولازما كما ذكرت فى قولى مثل : استكتما واستحجر فالمتعدى منه نحو استغفر الله واستكتم الحديث واستخرج المال واللازم منه نحو استحجر الطين واستعظم الرجل واستنسر البغاث واستنوق الجمل .

والباب الثانى ذكرته بقولى وافعوعل الثانى الخ أى من الأبواب بزيادة الهمزة فى أوله والواو وإحدى العينين ومصدره الافعيعال وهذا الباب لا يكون إلا لازما والقصد منه المبالغة نحو اعشوشب اعشيشابا واخشوشن أخشيشانا فالمبالغة فيهما أبلغ من أصلهما الذى هو عشب وخشن . والباب الثالث باب الإفعوال بزيادة الهمزة فى أوله والواوين قبل اللام وبناؤه للمبالغة ولا يكون إلا لازماً وقد ذكرته بقولى (وافعول الثالث فى الأبواب كاجلوذت إبل أبى الحباب) أى دامت فى السير السريع وأصله جلذ فزادوا فيه بقية الحروف للمبالغة وذكر أبى الحباب للتمثيل فان قلت كيف تقولون هذا الباب لا يكون إلا لازما وقد جاء منه أعلوط متعديا ففى الصحاح أعلوطنى أى لزمنى اه . وفى الجاربردى يقال أعلوط البعير إذا تعلق بعنقه اه . قلت هذا نادر لأنه لم يسمع متعديا غيره .

فهو يحفظ ولا يقاس عليه . والباب الرابع مذكور فى قولى (والرابع افعنلل مثل اقعنسسا) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين . وبناءه للمبالغة ولا يكون إلا لازما أيضا كما مثلت بقولى اقعنسسا بألف الإطلاق لأنه أبلغ من قعس بفتح العين والقعس بسكونها دخول الظهر وخروج الصدر كما فسرته بقولى أى قدم الصدر الخ . [illegible] ذكرته بقولى (افعنلى) كـ[illegible] بزيادة الهمزة فى أوله والنون فى وسطه والياء فى آخره وإنما قلت ألفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ماقبلها . ومصدره اسلنقاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى الطرف . وهذا الباب لا يكون إلا لازما سوى اسرندا واغرندا كما سيأتى فى تعدية الفعل ولزومه إنشاء الله وذكرت هذين البيتين فى مزيد الثلاثى تبعاً للأصل وأكثر الصرفيين ذكروها فى باب احرنجما من مزيد الرباعى كما ذكرت ذلك بقولى (وذان عد الأكثرون لهما . فى زائد الرباع باب احرنجما) وقالوا أنهما ملحقان باحرنجما وسأشير إلى ذلك فى بابه إنشاء الله . والباب السادس وهو آخر الأبواب المذكورة ذكرته بقولى (وأفعال السادس الخ) بتشديد اللام أفعيلالا بقلب الألف ياء وبناءه للمبالغة فى ثلاثية مختصا بالألوان والعيوب والزائد فيه الهمزة والألف والتشديد ولا يكون إلا لازما نحو احمارّ يحمار احميرارا وأشهاب يشهاب أشهيبابا .

ولما أنهيت الكلام على مجرد الثلاثى ومزيده شرعت فى الرباعى بقولى .

بـــاب الربـــاعى المجـــرد

وللرباعى المجرد اجعلا	بابا وحيداً وهو باب فعللا
كدحرجا مع ملحقات جعلوا	ستة مثل حوقل المحوقل
وجهور القول وباب فيعلا	وباب فعلى وكذاك فيعلا

سادسها فعلل نحو جلببا أى لبس الجلباب فيما كتبا

أى هذا باب بيان الرباعى المجرد ، وتقدم أنه ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول ،وهو باب واحد فقط،وذكرته بقولى بابا وحيدا وهو باب فعللا. وإنما كان بابا واحدا — لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه الأصول على الثلاثة، إلا أن يكون محركا بالفتحات لخفتها فلم يبق للتعدد وجه ،وبناؤه للتعدية غالباً بشهادة بنـائه للمفعول قال تعالى (زخرف القول) (وبعثر ما فى القبور) تقول دحرج زيد الحجر أى أداره من أعلى إلى أسفل ويضم حرف المضارعة منه فى المستقبل ،وكذا كل فعل ماضيه على أربعة أحرف .مجرداً كان أو مزيداً على الثلاثى كما ذكرت فى بعض النسخ بقولى (وفى المضارع يضم حرفه بلا منازع. ذا الحكم فى كل رباعى) وقولى (وملحقات جعلوا ستة) أى أن ملحقات الرباعى ستة أبواب . الباب الأول — فوعل نحو حوقل يحوقل وأصله حقل أى ضعف وفى الإقناع حوقل الشيخ، إذا ضعف وفتر عن الجماع،ويأتى من مركب فى النحت نحو حوقل الرجل . أى قال لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذا الباب لازم ملحق بدحرج . والباب الثانى باب فعول . نحو جهوراً يجهور وأصله جهر بالقول أى رفع صوته به وهو متعد ملحق بدحرج. والباب الثالث باب فيعل . نحو بيطر القلم يبطره إذا شقه ، وأصله بطر من البطر وهو الشق أو شدة المرح فيكون لازما . يقال بيطر الرجل إذا بالغ التبختر فى المشى وهو ملحق بدحرج . والباب الرابع باب فعيل نحو عثير يعثير وأصله عثر أى زلق ولم تستقر رجله وهو لازم . والباب الخامس فعلى نحو سلقى يسلقى، وأصله سلق يقال سلقيت الرجل أى ألقيته على قفاه فى المتعدى وسلقى الرجل عمل عمل الجاسوس فى اللازم والباب السادس باب فعلل . نحو جلبب يجلبب وأصله

جلب أى أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع . وجلبب أى لبس الجلباب وهو كساء معروف ، واقتصرت على الأخير فى النظم.

وفى بعض النسخ بدل الثلاثة الأبيات الأخيرة سبعة وهى :

كدحرج الشىء وفى المضارع يضم حرفه بلا منازع

ذا الحكم فى كل رباعى جعل مجرد أو ذا زيادة نقل

وقد تكون ستة وتقسم بملحقات الباب قالوا ينتظم

أولها فوعل نحو حوقلا وجهور القول لباب فعولا

وباب فيعلت كبيطر القلم وفعيل الذى كعثير القدم

وباب فعلى مثل سلقى إن قصد لعمل الجاسوس فيما يعتقد

سادسها فعلل نحو جلببا أى لبس الجلباب فيما كتبا

انتهت وهى أوضح مما اقتصرت عليه هنا ، وإنما تركتها طلبا للاختصار . ثم ذكرت مزيد الرباعى بقولى :

فصـــــل : فى المزيد على الرباعى

وزائد على الرباعى اثبتا أبوابه ثلاثة كما أتى

وهى على نوعين فيما رسما وبالخماسى والسداسى وسما

فالآخر الزائد حرفين اجعلا واحسب له بابين باب افعنللا

كاحرنجمت إبل الفتى وما التحق به كما نبهت فيما قدسبق

وبابه الثانى ما يوازن باب افعلل كاقشعر البدن

يعنى أن مزيد الرباعى المجرد على ثلاثة أبواب. تنقسم إلى نوعين خماسى

وسداسی . وقوله فالآخر . أی السداسی وهو النوع الثانی زائد بحرفین وله بابان .
فالأول : باب افعنلل بزيادة الهمزة والنون. نحو احرنجم يحرنجم احرنجاما والاحرنجام
الاجتماع ولذا أسندته إلى الابل فی قولی : (كاحرنجمت إبل الفتى) أی كثر
اجتماعها وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلل يقال : حرجمت الابل فاحرنجمت
الابل . و قوله (وما التحق به) مما سبق التنبيه عليه فی مزيد الثلاثی بقولی
(وذان عدالأكثرون لما . . فی زائد الرباع باب احرنجما)وذلك باب اقعنسس
واسلنقى كما تقدم من أن أكثر الصرفيين ذكروها فی ملحقات احرنجما ، لاتحاد
مصدريهما معه فی الحروف والحركات والسكنات . والباب الثانی ذكرته بقولی
باب افعلل بتشديد اللام الأخيرة ،وهو أحد الزائدين ، وزائده الثانی الهمزة نحو
اقشعر يقشعر اقشعرارا وهذا البناء لازم لأنه للألوان كاحمر وأخواته أما النوع
الأول وهو الخماسی فله باب واحد، ولذا أخرته عن النوع الثانی وسمی خماسيا
لأنه زائد بحرف واحد فقط وهو مذكور مع ملحقاته فی قولی .

أما الخماسی فی تفعلل انحصر وزنا له نحو تدحدج الحجر
والحق به تفوعلا تفيعلا تفعولا تمفعلا تفعللا
وزد تفعلى كتقلسى وكذا باب تفعنل الذی له احتذا

أی النوع الأول الخماسی ، وهو باب تفعلل نحو تدحرج يتدحرج
أصله دحرج فزيدت فيه التاء وهذا البناء لازم ، لأنه مطاوع فعلل ، وقد
يكون باعتبار ملحقاته ثمانية أبواب . الأول : تدحرج كما سبق . الثانی : باب
تفوعل نحو تجورب أی يتجورب أی لبس الجورب الثالث: تفيعل نحو تشيطن
أی فعل فعلا مكروها . الرابع : تفعول نحو ترهوك أی تبختر فی مشيته .
الخامس : تمفعل نحو تمسكن أی أظهر المسكنة . السادس : تفعلل نحو
تجلبب أی لبس الجلباب السابع : تفعلى نحو تقلسى . الثامن : باب تفعنل
نحو تقلنس ومعنى تقلس وتقلنس أی لبس القلنسوة وهی مايلبس على الرأس

تحت السلامة . (فائدة) الفرق بين زائد الإلحاق وغيره ، أن زائد الالحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ، ولا ألفا زائدا اه . وعلامة الإلحاق اتحاد مصدري الملحق والملحق به وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومحلا انتهى مطلوب . .

« تنبيه » قال في تدريج الأداني . (إعلم) أن الإلحاق مطلقاً سواء كان في الاسم أو في الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ولذا لا يجوز الإدغام مطلقاً في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للأصلي في الملحق فيعامل الملحق معاملة الأصلي في جميع تصاريفه وذلك كجعل شملل مساويا لدحرج بزيادة اللام فيعامل شملل معاملة دحرج في جميع تصاريفه ، وفي الاسم كجعل قردد مساويا لجعفر بزيادة الدال في قردد فيعامل معاملة جعفر في جميع أحواله . من تصغير وتكسير وغيرهما . انتهى « فائدة » الفرق بين الأصل والملحق . أن الملحق يجب أن يكون ما زيد فيه للإلحاق دون الأصلي فيجب في حوقل مثلا زيادة الواو بين الفاء والعين دون دحرج ، وفي باب جلبب مثلا تكرير اللام دون دحرج ، وعلى هذا القياس انتهى . « تنبيه » جملة ما ذكرنا من أبواب الصرف ثمانية وثلاثون بابا ، ويزاد على ملحقات دحرج فلنس بزيادة النون . فالجملة تسعة وثلاثون ، وزاد الكوفيون زلزل من ملحقات دحرج ومزيده تزلزل والحق بعضهم اطمأن باقشعر ذهابا إلى أن الهمزة فيه مزيدة . ولما أنهيت الكلام على الثلاثي والرباعي شرعت في بيان المصدر وما يأخذ منه من الوجوه فقلت :

باب : الوجوه التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر

وأخذوا من مصدر فعلا مضى　　　مضارعا أمرا ونهيا اقتضى

وإسما لفاعل ومفعول مكان　　　واسم آلة كذلك اسم زمان

هذا الباب معقول في الوجوه التي تستخرج من المصدر أي بيان عددها على

سبيل الإجمال ثم بعد ذلك سيبوب لكل وجه بباب يخصه على التفصيل وحاصله أن الوجوه المستخرجة تسعة كما فى النظم أحدها الفعل الماضى الثانى:المضارع . الثالث: الأمر .الرابع :النهى . الخامس : اسم الفاعل السادس : اسم المفعول . السابع : اسم المكان . الثامن : اسم الزمان .التاسع : اسم الآلة ، ولما كانت هذه الوجوه المذكورة غير المصدر وهو ، أصلها فاحتيج إلى معرفته أولا بدأنا بذكر بيانه فى قولنا .

فصـــل : فى المصـــدر

المصدر الأصل ومنه الاشتقاق	على الصحيح عندهم بلا شقاق
وهو مقيس وسماعى وما	بالميم أو بدونه فلتعلما
فقس ثلاثياً بميم قد بدى	ومطلقاً فى زائد فاعتمدا
وذو سماع ما عن الميم خلا	من الثلاثى على ما نقلا
قال الزمخشرى وابن مالك	قياسهم فى ذا شهير قد حكى

أقول: إنما بدأت بالمصدر لما تقدم أنه لابد من معرفته أولا،وفيه تنبيه على أصالة المصدر فى الاشتقاق كما صرحت به فى قولى : (المصدر الأصل الخ) والمصدر هو الاسم الدال على الحدث وقوله (على الصحيح) إشارة إلى خلاف الكوفيين فيه لأنهم يقولون أن الأصل فى الاشتقاق للفعل الماضى والمصدر مشتق منه وقوله (عندهم) أى الصرفيين . وقوله : (بلا شقاق) أى عند البصريين لأنهم هم القائلون بأن الأصل فى الاشتقاق المصدر والفعل مشتق منه. وقوله :(وهو مقيس وسماعى) الخ تصريح بأن المصدر ينقسم إلى قياسى وسماعى . وفى قوله : (بميم قد بدى) إشارة إلى أنه يكون ميميا وغير ميمى . فالميمى هو ما كان فى أوله ميم زائدة وغير الميمى ما خلا عنها فالسماعى هو المصدر الثلاثى الخالى عن الميم المذكورة

وغيره قياسى ، وإلى ذلك أشرت بقولى : (فقس ثلاثياً بميم قد بدى . ومطلقاً فى زائد فاعتمدا . ذو سماع ما عن الميم خلا) وعبارة المقصود باختصار . فأما المصدر فلا يخلو من أن يكون : ميمياً أو غير ميمى فإن كان غير ميمى فهو سماعى ، لأنه لا قياس لمصدر الثلاثي وغير الثلاثي قياسي انتهت .

وما فى النظم بمعناه ، وما ذكر من أن مصدر الثلاثى الخالى من الميم سماعى. هو ما فى المقصود وغيره تبعاً لسيبويه والأكثرين . وعللوه بأنه كثير يتعذر ضبطه لأنه يبلغ إلى اثنين وثلاثين باباً ، كما نقله سيبويه رحمه الله تعالى ومذهب الزمخشرى وجماعة من المحققين أنه قياسى واختاره ابن مالك الخ . قال فى الخلاصة :

فعل قياس مصدر المعدى	من ذى ثلاثة كرد رداً
وفعل اللازم بابه فعل	كفرح وكجوى وكشلل
وفعل اللازم مثل قعدا	له فعول باطراد كغدا
ما لم يكن مستوجباً فعالا	أو فعلانا فادر أو فعالا
للدا فعال أو لصوت وشمل	سيراً وصوتاً الفعيل كصهل
فعولة فعالة لفعلا	كسهل الأمر وزيد جزلا
وما أتى مخالفاً لما مضى	فبابه النقل كسخط ورضى

وظاهره بل صريحه أن له أى الثلاثى أوزانا مضبوطة ينقاس فيها وما خرج عنها هو السماعى . لكن قال الخضرى قال سيبويه مرادهم بالقياسى هنا أنه إذا لم يسمع من العرب مصدر للثلاثى فإننا نقيسه على هذه الأوزان لأننا نقيس مع السماع اهـ .

ثم ذكرت المصدر الميمي من الثلاثى مع اسمى الزمان والمكان فقلت .

فصل : فى المصدر الميمى مع اسمى الزمان والمكان

وكل ميمى ثلاثى أتى فإنه لم يخل عما ثبتا
ينظر فى عين مضارع فإن كان بفتح أو بضم يستكن
فمفعل مصدره بالفتح مع اسم الزمان والمكان متبع
ذا الحكم فى الصحيح والمضاعف مهموزهم مع أجوف قد اقتفى
والعين إن تكسر ففى الزمان مع المكان الكسر ذو إمكان
والتزموا فى ناقص وما قرن فتحا العين فى الجميع فاستبن
كذاك فى المفروق والمثال الكسر فى الثلاثة الأحوال

يعنى أن كل مصدر ميمى من الثلاثى نظر فى عين مضارعه ، فإن كان عينه مضموما كينصر ، أو مفتوحا كيفتح ، فالمصدر الميمى منه و الزمان والمكان ، على مفعل بفتح الميم والعين ، كالمنصر والمفتح وذلك فى الفعل الصحيح . والمضاعف كالمسر من سر . والمعض من عض . والمهموز كالمأمن والمسأم . والأجوف كالمقال والمخاف . وهذا معنى قوله وكل ميمى إلى قوله قد اقتفى . أى اتبع ، وقوله (والعين إن تكسر الخ) يعنى أن الحكم السابق فى الأربعة المذكورة إذا كان مضارع كل واحد مضموما أو مفتوحا كما ذكرنا أما إذا كانت العين مكسورة فالمصدر منه على مفعل بالفتح واسم الزمان والمكان بالكسر ، وإليه أشرت بقولى (والعين إن تكسر) أى من المضارع لكل من الصحيح وما بعده وقوله (ذو إمكان) المراد به اللزوم وقوله (والتزموا فى ناقص وما قرن فتحاً لعين) أى فى مفعل . يعنى أن مصدر الفعل الناقص واللفيف المقرون يكون على مفعل بالفتح مطلقا سواء كان عين المضارع مفتوحا أو مكسورا وكذلك اسم الزمان والمكان

منهما وقوله (كذلك فى المفروق إلخ) أى والتزموا فى اللفيف المفروق ، والمثال أن يكون المصدر منهما والزمان والمكان على مفعل ، بكسر العين فى جميع الأحوال أى سواء كان المضارع مضموما أو مفتوحا أو مكسورا ، ثم استشعرت اعتراضا يرد على هذه القاعدة فكأنه قيل كيف تلتزمون ماذكر وقد ورد مما التزمتم فيه فتح العين مكسورا كالمطلع: اسم مكان تطلع منه الشمس وكذا المغرب والمشرق وغيرها فدفعت ذلك بقولى :

وما أتى مخالفا لما ذكر كمطلع ونحوه مما كسر
فشاذ كمغرب ومشرق ومسجد ومسكن ومفرق

أى وماجاء مخالفا للضابط المذكور، بأن وجد على مفعل بكسر العين مما كان حقه أن يجىء مفتوحها ليطابق الضابط كالأمثلة المذكورة ، فشاذ مخالف للقياس لا الاستعمال لورود أكثره فى القرآن العظيم ، وهو أفصح الكلام ، وقد مر أن الشاذ ينقسم إلى ثلاثة أقسام فراجعه اهـ . ولنذكر بيانا لهذه الأحكام باختصار. (أما الصحيح) فيأتى من جميع الأبواب ، وأمثلة مايتفق فيه المصدر مع الزمان والمكان منه على مفعل بفتح العين نحو المفتح من فتح يفتح والمعلم من علم يعلم والمدخل من دخل يدخل . والمحسن من حسن يحسن ونحوها من كل فعل مضارعه مفتوحة العين أو مضمومها ومثال مايفترق المصدر عن الزمان والمكان نحو المضرب من ضرب يضرب والمجلس من جلس يجلس ونحوها من كل فعل مضارعه مكسور العين فالمصدر منه مضرب ومجلس بفتح الراء واللام والزمان والمكان بكسرها وأما الأجوف فيأتى من ثلاثة أبنية يتفق المصدر والزمان والمكان فى اثنين منها فعل يفعل بضم العين فى مضارعه نحو قال يقول وصان يصون فتقول فيه بعد الإعلال مقال ومصان فى الثلاثة . (الثانى) فعل يفعل

بفتح عين مضارعه ، نحو خاف وهاب فتقول فيه مخاف ومهاب فى الثلاثة .

ويختلف المصدر عن الزمان والمكان فى باب واحد ، وهو فعل يفعل بكسر عين المضارع نحو باع وكال فتقول مبيع ومكيل فى الزمان والمكان ، وتقول فى المصدر مباع ومكال وأما المضاعف : وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد فهو كالأجوف يأتى من ثلاثة أبنية أيضا . الأول : من مضموم العين فى المضارع نحو : سر ومد . فتقول فى المصدر والزمان والمكان مسر ، وممد على وزن مفعل بفتح العين . الثانى : من مفتوح العين فى المضارع نحو : عض وحس فتقول فيهما معض ومحس ، على مفعل بفتح العين . والثالث : من مكسور العين فى مضارعه نحو : فر وقر فمصدره بفتح العين . وأما الزمان والمكان فعلى مفعل بكسرها نحو مفر ومقر . وأما المهموز : وهو ما كان أحد أصول حروفه همزة ، فيأتى من جميع الأبواب كالصحيح نحو : المأمن والمأخذ من أمن وأخذ والمسأل والمرأف من سأل ورؤف . والمقرء والمجزء من قرأ وجزؤ الا المهموز المضاعف . ولا يوجد منه إلا مهموز الفاء ويأتى من ثلاثة أبنية باب نصر نحو أد ، وباب حسن نحو أز فيتفق المصدر فيهما مع الزمان والمكان على مفعل بالفتح نحو مأد ومأز والباب الثالث باب ضرب نحو إن يأن فالمصدر مأن بالفتح والزمان والمكان بالكسر .

« تنبيه » حاصل مايفرق فيه بين المصدر وبين الزمان والمكان من هذه الأبواب أن ما كان مكسور العين فى المضارع فيكون المصدر منه على وزن مفعل بفتح العين والزمان والمكان منه على مفعل بكسر العين إلا الناقص واللفيف المقرون فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بفتح العين فى جميع الأحوال سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما تقدم والناقص ماكان آخر حرف علة نحو مرعى ومرمى ومدعى من يرعى ويرمى ويدعو فى المصدر والزمان والمكان واللفيف المقرون ما كانت عينه ولامه حرفا علة نحو المطوى من يطوى

والمقوى من يقوى وماكان مضارعه مفتوح العين، أومضمومها فالمصدر منه والزمان والمكان على مفعل بالفتح كما سبق، إلا المعتل المثال غير المضاعف، واللفيف المقرون فالمصدر منهما على مفعل بالكسر فى جميع الأبواب.

والمعتل المثال هو ما كان أوله حرف علة نحو: الموجل والموعد والميسر من يوجل ويعد وييسر. وأما اللفيف المفروق، وهو ما كان فاؤه ولامه حرفا علة نحو الموقى من يقى، والموجى من يوجى وقد أشار إلى ذلك فى قوله: والتزموا إلى آخر البيتين. ومن أراد البسط على هذه الأبواب فعليه بالمطلوب، ثم ذكرت المصدر الميمى مما زاد على الثلاثى فقلت :

فصـــل : فى المصـــدر الميمى من غير الثلاثى

وكلما زاد على الثلاثة مصدره الميمى مثل زنة
مضارع لبابه قد جهلا وحرف ماضارع ميما جعلا
كذا اسم مفعول زمان ومكان وفاعل لكن بكسر العين كان

يعنى أن كل فعل زائد على الثلاثى سواء كان رباعيا مجردا أو من المزيدات فالمصدر الميمى منه والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب يكون على وزن مضارع ذلك الباب إلا أنك تبدل حرف المضارعة بالميم المضموم نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من المصدر والزمان والمكان واسم المفعول فى المتعدى وفى اللازم ينفرد اسم المفعول بدخول حرف الجر على معموله نحو مدربخ به ومزلزل به ومحوقل به وأصل هذا البناء لاسم المفعول، وإنما اشتركت صيغة المصدر والزمان والمكان معه للاختصار، وللاتفاق فى كثير من الحروف، ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى أن لايكون عمدة، وفى أن يتعلق به الفعل. والمصدر يشاركهما فى الثلاثى غالبا فكذا فما فوقه. وأما اسم الفاعل فيشاركهم ولكن يكون بكسر العين.

ثم شرعت فى بناء المرة من المصدر فقلت :

فصــل : فى بناء المرة من مصــدر الثلاثى ومن الزائد عليه

وفعلة بفتح فاء مصدر لمرة واحدة قد قرروا

كضربة وقومة فإن كسر كجلسة فهو لهيئة ذكر

والتاء إن كان أصيلا فاعتمد وصفا بنحو وحدة كن حمد

محمدة واحدة كأنعما برحمة واسعة فعمما

وزائد على الثلاثى إن خلا عن ذلك التاء فيه توصلا

أو كان بالتاء فيه أيضاً وصف بوحدة كسابق فيما عرف

كانطلاق انطلاقة ودحرجا دحرجة واحدة أخا الحجا

يعنى أن بناء المرة من مصدر الثلاثى يكون : على فعلة بفتح التاء تقول: ضربت ضربة فى السالم ، وقمت قومة فى غيره ، أى ضربا واحدا وقياما واحدا إلا ما كان فيه التاء أصلية أى تاء التأنيث فلابد من وصفه بالوحدة أو ما يدل عليها كالمـأخوذ من حمد فتقول فيه حمدته محمدة واحدة ومنه اللهم ارحمنى رحمة واسعة فى الهيئة كما يأخذ من النظم وقد صرحت بذلك فى قولى (والتاء إن كان أصيلا إلى قوله محمدة واحدة) فقوله كن حمد . أى — كالمأخوذ من حمد الفعل الماضى كما بيناه . وأما بناء الهيئة منه فبكسر الفاء كحسن الطعمة والجلسة بكسر الطاء والجيم قوله (فعمما) تكملة . وأما الزائد على الثلاثى فبناء المرة منه بالتاء إن كان خاليا عنها،والمراد بالتاء هنا،وفيما سبق تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء، كالإعطاءة والإنطلاقة والاستخراجة أى اعطاء واحدا وانطلاقا واحدا واستخراجا واحدا . وأما المصدر الذى فيه التاء منه فلا بد مع ذلك من التوصيف بما يدل على الوحدة كدحرجته دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننت

طمأنينة واحدة . « تنبيه » قال السعد التفتازانى : المصادر التى فيها تاء التأنيث قياسى وسماعى فالقياس مصدر فعلل وفاعل مطلقاً ، ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل أجوفين ، والسماعى نحو رحمة و نشدة وكدرة ، وعليك بالسماع انتهى . والمراد بالنوع كما قال الزنجانى فى شرح الهادى: الحالة التى عليها الفاعل نحو هو حسن الركبة بالكسر إذا كان ركوبه حسنا عادة وهو حسن الجلسة لما كان موجودا منه من الجلوس أى صار حالة له ومثله العذرة لحالة الاعتذار وكذا القتلة والميتة هذا فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه وأما غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجية نحو رحمة واحدة للمرة ولطيفة للنوع ودحرجة واحدة للمرة ولطيفة للنوع وهكذا وقال بعضهم بناء النوع من الزائد على الثلاثى شاذ ومشى عليه ابن مالك ولذا قال فى الخلاصة وشذ منه هيئة كالخمرة . ثم ذكرت اسم الآلة فقلت .

فصـــل : فى ابنيـــة أســـماء الآلة

ووزنوا لآلة مفعال مع مفعلة ومفعل أيضاً تبع
كقولهم مكسحة ومحلب مفتاح كالمصفاة فيما أعربوا

يعنى أن هذا الفصل فى بيان الأوزان التى يبنى منها اسم الآلة وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه أى المفعول كالمنحت وهو الذى يعالج به النجار الخشب لوصول الأثر إليه أى الخشب فعلم بذلك أن التعريف هو للآلة وهى إنما تكون للأفعال العلاجية . فاسم الآلة يجىء فى ثلاثة أوزان. مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مفتاح اسم لما يفتح به ومفعل بكسر الميم وفتح العين . نحو محلب وهو اسم لما يستعان به فى الحلب ومفعلة بكسر الميم مع فتح العين أيضاً نحو مكسحة اسم لما يكسح به الثلج ومنه مصفاة ومرقاة بوزن مفعلة لأن أصلهما مصفوة ومرقوة إلا أن الميم تفتح فيهما ويراد بهما المكان حينئذ والمصفاة اسم

لما يصفى به اللبن أوغيره والمرقاة اسم لما يرقى عليه كالسلم ، وشذ مجيء اسم الآلة من مضموم العين ، والميم كالمسعط والمنحل والمكحلة لكن فى دعوى الشذوذ نظر ، لأن المذكورات ليست من اسم الآلة بل هى أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، ثم شرعت فى بيان أبنية الأفعال مبتدئا بالماضى فقلت :

فصل : فى بناء الفعل الماضى المعلوم

المـاضى قد يبنى لفاعل وقد ... يبنى لمفعول فليس ينتقد

فطلقـاً آخر حرف فتحا ... واضممه مع واو لجمع صلحاً

وسكن إن ضمير رفع حركا ... وأول المعلوم بالفتح اتركا

ما لم يكن بهمزة الوصل ابتدى ... مما يجى والهمزة للكسر هدى

أى هذا الفصل فى بناء الماضى المعلوم . والماضى هو مادل على زمن مضى وانقضى وأقوى علاماته تاء التأنيث الساكنة ، ثم الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون معلوماً ، أو مجهولا فالمعلوم ثلاثياً أو زائداً عليه يكون الحرف الأخير منه مبنيا على الفتح ، لأن الأصل فى الأفعال البناء . والفتح أخف الحركات وذلك فى فعل الواحد مذكرا ومؤنثاً ، نحو نصر ونصرت والتثنية كذلك نحو ضربا ضربتا ويبنى آخره على الضم فى جمع المذكر الغائب لعارض وهو اتصال واو الضمير للمجانسة نحو ضربوا . وعلى السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك كتاء المخاطب مذكرا أو مؤنثاً أو مفردا أو غيره ، ومع نون جمع النسوة وأما الحرف الأوسط فلا يكون إلا متحركا بأحد الحركات الثلاث كما تقدم فى بيان أقل الفعل من أنه لابد من حرف يبدأ به وحرف يتوسط بينهما وهذا الحرف لا يكون إلا متحركاً وأما أوله فمفتوح كما ذكر فى قوله (وأول المعلوم بالفتح اتركا) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة أى وأول الفعل الماضى

المعلوم ثلاثياً أو غيره لا يكون إلا مفتوحاً إلا إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل لأنه لما سكن توصل إليه بهمزة الوصل وهى تكون مكسورة إلا فى مواضع يسيرة كما سيأتى قال فى النظم (مالم يكن بهمزة الوصل الخ ولما كانت همزة الوصل لا تكون إلا فى كلمات محصورة ذكرها مع مالها من أحكام بقوله) :

وهى التى تسقط فى الدرج تكون	فى ابن وفى ابنة وفى ابنم يكون
واثنين واثنتين واسم واست	وايمن مع امرىء وامرأة
وهمزة لماضى وأمر مصدر	من الخماسى والسداسى اعتبر
وهمز أل وأم وأمر الحاضر	من الثلاثى بلا مكابر
وكلها إن بدئت فتكسر	أو وصلت فهى بدرج تظهر
واستثن أل وأختها وأيمنا	فهمزها بالفتح فى ابتدائنا
كضم همز الأمر مما استقبلا	إن ضم عينه كما قد نقلا
ومثله همزة ماض قد جهل	من الخماسى والسداسى جعل
وغير ما مر من الهمزات	همزة وصل سائر الحالات

يعنى أن حكم همزة الوصل تثبت فى الوقف وتسقط فى الوصل، وسميت همزة الوصل لأنها تجىء للتوصل إلى النطق بالساكن فذكر أنها تكون فى سبعة عشر كلمة مذكورة فى قوله (فى ابن إلى قوله وأمر الحاضر اهـ .) وقوله (وابنم) أصله ابن فزيدت فيه الميم للتوكيد والمبالغة والاست . أصله سته حذفت الهاء لمشابهتها حرف العلة فى الخفاء ، ثم أدخلت همزة الوصل فى أوله بعد سكونه ومعناه العجيزة وقد يراد به حلقة الدبر وقوله (وايمن) وهو مفرد كآجر وآنك عند البصريين من اليمن وهو البركة ، وفى قوله (وهمزة الماضى الخ) باعادة ذكر الهمزة إشارة إلى شروعه فى نوع آخر لأن همزة الوصل سماعية وقياسية .

فالسماعية العشرة الأسماء السابقة وهمزة الماضى وما ذكر بعدها قياسية . وقوله (وكلها إن بدئت) بيان لحكمها يعنى أن همزة الوصل تثبت فى الابتداء بها وتسقط فى الدرج أى الوصل والأصل فيها أن تكون مكسورة إلا ما استثنى فى قوله (واستثن أل وأختها) وهى أم فى لغة حمير . وأيمن فتفتح فى الثلاثة كما يستثنى ما تضم عينه وهو ثلاثة أيضاً همزة الأمر من كل ما كانت العين فى مضارعه مضمومة كانصر واقتل وهمزة الماضى المجهول من الخماسى والسداسى كانطلق واستخرج .

وقوله (وغير ما مر من الهمزات) أى المذكورات تسمى همزة قطع فتكون ثابتة وصلا ووقفا . ثم ذكر بناء الماضى المجهول فقال .

فصـــل : فى بنـــاء المـــاضى المجهـــول

ومِيز المجهول فى بنائه ... بضم أول على أقرانه

مع كسر ما قبل أخيره اعتمد ... والفتح فى مضارع له يرد

يعنى أن فتح ماقبل الأخير من مضارع المجهول قاعدة شهيرة . وأن الماضى المجهول يتميز عن المعلوم بضم الحرف الأول منه ، وكسر ماقبل آخره وبقية حروفه باقية كما كانت فى المعلوم كنصر . وانطلق . واستخرج ثم شرع فى بناء الفعل المضارع المحسوب ثانى الأقسام المذكورة فى قوله وأخذوا من مصدر فعلا مضى مضارعا فقال :

فصـــل : فى بنـــاء المضـــارع المعلوم

هو الذى فى أول له يزاد ... حرف شهير من أنيت يستفاد

وشرطه بأن يكون زائدا ... عن ماضى الأفعال أوقيت الردا

والفتح في أول معلوم أحق　　إلا الرباعي فالضم استحق

واكسر لما قبل أخير في الذي　　زاد على ثلاثة فليحتذ

إلا الذي يجيء من تفعللا　　ومن تفعلت كذا تفاعلا

ففتح ماقبل الأخير استثنى　　كيتعلم العلوم إبني

يعني أن المضارع من حيث هو معلوما أومجهولا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمن وضعا إذ هو يحتمل الحال والاستقبال ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع التي هي الألف والنون والياء والتاء يجمعها قولك أنيت كما صرح به ويشترط في الحرف الزائد منها أن يكون زائدا على الفعل الماضي منه نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم وغيره ويضرب للغائب وتضرب للغائبة وتسمى حروف المضارعة (والمضارع) اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التآمة سمي به لمشابهته اسم الفاعل لفظا ومعنى فتقول: زيد مصل ويصلي بمعنى واحد ولفظ متساو ثم حروف المضارعة المذكورة مفتوحة في المعلوم منه من جميع الأبواب الا من الرباعي أي رباعي كان. سواء كان رباعيا مجردا مزيدا على الثلاثي فإنها أي حروف المضارعة مضمومة فيه نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل إذ لو فتحت فيه لالتبس بعضها بالماضي وقد صرح بذلك في قوله (والفتح في أول معلوم أحق إلا الرباعي فالضم استحق) وقوله (واكسر لما قبل أخير الخ) يعني أن ماقبل الحرف الأخير منه يكون مكسورا مما زاد على الثلاثي رباعيا كان أوخماسيا أوسداسيا إلافي ثلاثة أبواب منها وهي باب تفعلل وتفاعل فما قبل آخرها يكون مفتوحا نحو يتدحرج ويتعلم ويتقاتل وأما الثلاثي فقد سبق أن ماقبل آخره وهو عينه يكون مضموما في أبواب كينصر ويحسن، ومفتوحا كيعلم ويفتح، ومكسورا كيضرب ويحسب. وقوله (كيتعلم العلوم ابني) بقطع الهمزة

للوزن مثال لما يفتح ماقبل آخره من المستثنى المذكور، وأما حكم لامه فسيأتى .
ثم ذكر المضارع المجهول فقال :

فصـــل : فى المضـــارع المجهول

أول مجهول مضارع أجح ضما وماقبل أخير ينفتح
ومابقى من الحروف يذكر كمثل ماكان فلا يغير

يعنى أن المضارع المجهول مثل المعلوم فى البناء إلا الحرف الأول منه فإنه يضم مطلقا ، وإلا ما قبل آخره فإنه يفتح مطلقا من جميع الأبواب فتقول يضرب ويدحرج وينطلق ويستخرج بضم الأول وفتح ماقبل الآخر فى الجميع
ثم ذكر حكم اللام من المضارع المعلوم والمجهول بقوله :

حكم لام المضـــارع

اللام من كل مضارع تضم إذا خلاعن ناصب وماجزم
مالم تصل بواو جمع علمت أوألف اثنين ويامن خوطبت
فإن بها قد وصلت فسمها خمسة أفعال لدى أولى النهى
وهى التى ترفع بالنون وفى نصب وجزم فبحذفها اكتفى
فضمها مع أول وافتح معا ثان وللأخير كسر وقعا
واسكنن مع جمع نسوة عرف وافتح لتوكيد وإن خف ألف

يعنى أن لام المضارع معلوما كان أومجهولا مضمومة ضمة إعراب حتى يدخل ناصب ينصبها أوجازم يجزمها والنواصب أربعة : أن المصدرية ، ولن لتأكيد

النفى . وكى للتعليل . وإذن للجواب . والجوازم خمسة . لم : نحو لم يقم ولما : نحو ولما يقم وهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه ، وتمتاز لما باستغراق النفى وبتوقع مدخولها وامتناع دخول أدوات الشرط عليها والثالث ، ن الجوازم: إن للشرط والجزاء نحو إن يدخل أدخل . والرابع:لام الأمر لطلب الفعل نحو لينصر الخامس : لا فى النهى : نحو لا تفعل،وهذا معنى البيت الأول وقوله مالم تصل) بالبناء للمجهول إلى آخر الأبيات معناه أن محل ضم لام المضارع مالم يتصل بواو جمع الذكور نحو يفعلون وتفعلون أو ألف الإثنين أوياء المخاطبة نحو : تفعلان ويفعلان وتفعلين وهذه الخمسة تسمى الأفعال الخمسة ، وحكمها عند النحويين أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وهذه المسألة تتعلق بالنحو وذكرها هنا استطراد وكذا قوله (واسكنن مع جمع نسوة) يعنى أنه يبنى على السكون إذا اتصل بنون جمع النسوة ويبنى على الفتح إذا اتصل بنونى التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو النسوة يقمن وليسجنن وليكونا حاصله أن المضارع يرفع بالضمة الظاهرة مالم يتصل بآخره شىء مما يوجب بناؤه أوينقل إعرابه — فالذى يوجب بناءه هو نون النسوة ونونا التوكيد ، والذى ينقل إعرابه الأفعال الخمسة ، وأنت خبير أن هذا الحكم من أحكام النحو وذكره استطراد كما ذكرنا . وقوله (وإن خف ألف) يعنى أن نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفا كقول أمرىء القيس (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) اه . ثم ذكر الناظم الأمر والنهى بقوله :

فصـــل : فى بنـــاء الأمر والنهى المأخوذين من المصدر

الأمر والنهى يكونان على — لفظ مضارع كما قد نقلا

واللام فى الصحيح ساكن وفى — معتل احذف حرف علة تف

كنون أمثال وابق النون من — توكيد هم ونون نسوة زكن

يعني أن أمر الغائب فقط والنهى سواء كان لغائب أوحاضر يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان بدخول لام الأمر ولا النهى وعلامة الجزم فيهما سكون اللام فى الفعل الصحيح المفرد وسقوط لام المعتل وسقوط نون التثنية ونون جمع المذكر ونون المؤنثة المخاطبة لان النون في الثلاثه نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة مثال الصحيح : ليضرب لاتضرب لايضرب ومثال المعتل ليغز ولايغز ولاترم ولايرم وليخش ولايخش ومثال المثنى لاينصرا لاتنصرا . ومثال الجمع لينصروا ، لاتنصروا . ومثال الواحدة المخاطبة لتنصرى لاتنصرى ولاتحذف منهما فى جمع النسوة لأن نونها ثابت فى الجزم ، وغيره نحو ليضربن ولاتضربن ولا يضربن وكذا لاتحذف منهما نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة لثبوتهما فى غير الجزم نحو ليضربن ولا يضربن بتشديد النون وتخفيفها مع فتح الباء ثم ذكر الناظم بناءأمر الحاضر بقوله .

فصـــل : فى بنـــاء أمر الحـــاضر

وحرف ماضارع من أمر أزل   لحاضر لكن بهمز قد وصل

إن كان ساكنا فإن تحركا   فأبق تحريكا وللهمز اتركا

واللام كالمضارع المجزوم فى   صورته وهو بناء الوقف

أى الطريق فى أخذ أمر الحاضر من المصدر أن تحذف من مضارعه حرف المضارعه وتدخل عليه همزة الوصل إن كان مابعدحرف المضارعة ساكنا عوضا عن المحذوف ولتعذر الإبتداء بالساكن : نحو اضرب . وإن كان بعد حرف المضارعة متحركا بقى على حركته نحو : دحرج ولاتدخل عليه همزة الوصل لعدم الحاجة إليها وأما آخره فساكن وهو مبنى على الوقف والسكون لامن عامل لأن

الأصل فى الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين الاسم وهذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنـه معرب مجزوم والأول أشهر والمبنى على الوقف كل كالمجزوم فى اللفظ أى فى قطع آخره عن الحركة لافى الحقيقة لأن سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدونه . ثم ذكر أبنية اسم الفاعل فقال :

بـاب أبنيـة اسم الفاعل

كفاعل زن اسم فاعل بـدا إن كان فتح العين فى الماضى غدا

كناصر وضارب وإن تضم عين لماضيه فوزنه انتظم

فى صيغتين فعل أو فعيل مثلهما بالضخم والجميل

أو كسرت عين فغير اللازم على وزان فاعل كعالم

ولازم أوزانه تحصر فى أربعة أفعل فعلان اقتفى

كأحمر عطشان والفعيل وفعل كفرح كحيل

اسم الفاعل هو ما اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث . وقوله (كفاعل زن الخ) يعنى أن اسم الفاعل على أوزان باعتبار عين فعله فينظر فى عين الماضى منه لكونه أسهل ضبطا فإن كان مفتوحا فوزن اسم الفاعل منه على فاعل كناصر من نصر وضارب من ضرب وفاتح من فتح . وإن كان عين ماضيه مضموما فوزنه ينتظم فى صيغتين أى وزنين أحدهما فعل بسكون العين وثانيهما فعيل بالياء بعد العين وأمثلتهما نحو الضخم للأول والجميل للثانى والضخم هو العظيم والجميل معروف أو كان عين ماضيه مكسورا فإما أن يكون لازما أو متعديا فالمتعدى منه وزن اسم فاعله على وزن فاعل كعالم من علم ووارث من ورث واللازم منه يكون اسم الفاعل منه على أربعة أوزان . أحدها فعيل كجميل وكحيل وثانيها فعل كفرح وحسن من فرح وحسن . وثالثها افعل كاحمر من

حمر يحمر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع . ورابعها فعلان كعطشان من عطش يعطش . ولما كان فى تصريف أفعل وفعلان بعض خفاء ذكرها فى قوله :

فصل : فى تصريف أحمر وعطشان

أحمر وصف الواحد المذكر ... وإن تصف أنثى لحمراء اذكر
وثن فى أحمر أحمران ... كذاك فى حمراء حمراوان
والجمع فيهما بحمر وسما ... ونحو عطشان وعطش الزما
تثنية الأول عطشانان ... والثان عطشيان ياذا الدانى
واجمعهما على عطاش وانقل ... لها السماع غير وزن فاعل

يعنى أن تصريف أحمر وعطشان تقول فى مؤنثهما حمراء وعطشى وفى مثناهما أحمران وعطشانان للمذكر ، والمؤنث حمراوان وعطشيان ، وجمعهما حمر وعطاش فى المذكر والمؤنث ، وانقل لها : أى لأوزان اسم الفاعل السماع أى أوزان اسم الفاعل كلها سماعية غير وزن الفاعل : (تنبيه) ذكر المصنف تبعا لأصله الأوزان التى يمكن ضبطها من هذا الباب اختصارا وترك الباقى وكان عليه أن ينبه على ذلك كأصله حيث قال بعد ذكر هذه لأوزان واختصرت بذكر مايمكن ضبطه وتركت ماعداه ولكن فاته ذلك . (فرع) الصفة المشبهة وهى اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت ولها أوزان غير ماسبق فقيل لها سبعة عشر وزنا على ما ذكر فى روح الشروح وعزاه الى الاستقراء فعل بسكون العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصلب . وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن وعجل . وفعل بكسر الفاء والعين وضمهما نحو صفر وجنب ، وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع ، وفيعل بفتح العين وكسرها

كشيظم وجيد وفعيل بفتح الفاء وسكون الياء نحو حريص وسليم. وفعول كغيور. وأفعل كأبلج. وفعلان كغضبان. انتهى. ثم ذكر اسم المفعول فقال:

فصل فى أبنية اسم المفعول من الثلاثى

صغ اسم مفعول ثلاثى على ... وزنين مفعول فعيل يجتلى
كمثل مجبور كسير الحال ... وأثبت قياس أول لا التالى

اسم المفعول هو اسم لذات من وقع عليه الفعل. وقوله (ثلاثى على وزنين) يعنى أن المرادبالأبنية المذكورة من الثلاثى فقط. أما غير الثلاثى فقدسبق فى المصدر الميمى فيشمل جميع أبواب الثلاثى، سواء كان ماضيه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا فوزنه إثنان: مفعول و فعيل فالأول قياسى، والثانى سماعى ولذا اختار له فى المثال كسير بالسين عن كثير بالثاء. لأن كسر متعد لا يحتاج إلى واسطة. وكثر لازم لا يأتى منه المفعول إلا بواسطة حرف الجر مثال الأول. مجبور الخاطر والثانى كسير الحال، وطريق أخذ وزن المفعول من الثلاثى أن تحذف حرف المضارعة من مضارعه المجهول، وتدخل الميم المضمومة بدله ثم تفتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال نحو المكرم ثم تضم العين لئلا يلتبس بالموضع، فصار مفعل نحو مجبر ثم تشبع الضمة لانعدام مفعل مضموم العين فى كلامهم، فيتولد من الإشباع الواو فيصير مفعول كمجبور. وأما وزن فعيل منه فمشترك بين الفاعل والمفعول فإذا كان للمفعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما الموصوف إن ذكر نحو رجل قتيل وامرأة قتيل أو لم يذكر الموصوف فبالتاء، نحو قتيل زيد وقتيلته. وإذا كان للفاعل فيفرق بين مذكره ومؤنثه بما يدل على التأنيث، فتقول رجل نصير وامرأة نصيرة أى ناصر وناصرة، ومررت بنصير زيد ونصيرته. ولما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة بمعنى التكثير، وهى مخالفة لأوزان مالم يذكر للمبالغة ذكرها بقوله:

فصـــل فى أوزان المبالغـــة

بالغ بمفعيل وفعال فعل فعول مفعال وفعيل فعل
فعله كيقظ مدرار مثل وبالصديق كالصبار
كما يقال غفل شكور لــكنه ضحكة مكثير

ذكر من أوزان المبالغة ثمانية تبعاً للأصل،وليس المراد أن المبالغة محصورة في الثمانية المذكورة ،بل ذكر فى المطلوب أنها ترتقى إلى خمسة عشر منها: طوال لــكثير الطول، وعجاب للبليغ فى العجب، ومجزم لــكثير الجرم ،وعلامة لــكثير العلم وراوية لـكثير الرواية ومجذامة لـكثير القطع للمودة وفروق لـكثير الفرق بفتح الراء ونحوها والتى ذكرها فى النظم منها ما يبالغ به فى الفاعل فقط ومنها ما يكون له مع المفعول وقوله (بالغ) بصيغة الأمر من المبالغة، وهى التكثير كما سبق بمفعيل أى بوزنه ،وكذا يقال فيما بعده نحو مكثير ومعطير مبالغة فى الفاعل والمفعول وذلك لـكثير الـكلام والعطر . وفعال بتشديد العين كصبار وكذاب لـكثير الصبر والـكذب وفعل بفتح الفاء وضم العين كيقظ لـكثير اليقظة،وفعول بفتح الفاء وضم العين نحو شكور وجهول لـكثير الشكر والجهل . ومفعال بكسر فسكون نحو مدرار ومسقام لـكثير الدر أو المطر ، ولـكثير السقم وفعيل بكسر الفاء والعين مع التشديد فى العين نحو صديق وفسيق . لــكثير الصدق والفسق وفعل بضمتين نحو غفل لـكثير الغفلة وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام كلعنة وضحكة لـكثير اللعن والضحك وقوله (كيقظ إلى آخر البيتين) أمثلة للثمانية الأوزان والحاذق يرجع كل مثال إلى وزنه : ولما فرغ من أوزان الأبنية شرع فى بيان التصريف مبتدئاً بضابط للأفعال التى لا يخرج عنها علم الصرف مع أقسامها فقال :

باب فى الأبـــواب التى لا يخرج عنهـــا الصرف

وكلما فى الصرف من أفعـــال فإنهـــا لا تخلو عن أحـــوال

إما ثلاثى أو رباعى وهما ... مجردان أو مزيدان اعلما
والكل إما سالم أولا فما ... خلا عن العلة والهمزة اعلما
كذا عن التضعيف سالم وإن ... لم يخل فهو غير سالم زكن
وبعضهم كالأصل قال السالم ... هو الصحيح دون فرق يعلم
واقسم جميعها إلى الصحيح أو ... مثالهم وناقص كما حكوا
كذا اللفيف مطلقاً والأجوف ... ومثله المهموز والمضاعف

يعنى أن تصريف الفعل لا يخرج عن ستة وخمسين باباً ، لأن الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون : ثلاثياً أو رباعياً ، وكل منهما إما أن يكون مجرداً أو مزايداً فيه . فهذه أربعة ، وكل من الأربعة إما سالم أو غير سالم فتلك ثمانية ويقال لها الأقسام الثمانية ، وأمثلتها نصر دحرج من المجرد ، وأكرم وتدحرج من المزيد فيه. هذا من القسم السالم ، وغير السالم وعد أوعد توسوس وسوس وكل واحد من هذه الأفعال إما صحيح ، أو معتل ، أو أجوف ، أو لفيف ، أو ناقص أو مهموز ، أو مضاعف فتلك سبعة أقسام فإذا ضربتها فى الثمانية السابقة صارت ستة وخمسين كما ذكرنا ، وهذا ما مشى عليه الزنجانى وبعض الصرفيين لكن الذى ذكره صاحب الأصل وغيره ، عدم الفرق بين الصحيح والسالم والعمل عليه هنا ، وعليه فتكون الأقسام السبعة مضروبة فى أربعة فقط ، وستأتى أحكام هذه الأبواب مفصلة إن شاء الله تعالى .. ثم شرع فى بيان الفعل الصحيح وتصريفه على سبيل الإجمال فقال :

بـــاب : حـــد الفعل الصـــحيح وبيان تصريفـــه

أما الصحيح فهو ما قد سلما ... عن حرف علة كما قد علما
وصرفوه فى فروع تكثر ... فدونك الأصل ففيه تحصر
كقولهم ضربت ضربا اضرب ... وضارب واضرب وهذا يضرب

ونحوه من كل فرع قصدا　　وقس عليه كلما قد وردا
حذفتها مخافة التطويل　　أو لظهورها مع التحويل

يعني أن حد الصحيح والسالم على ماذكره الناظم تبعاً لأصله هو: ماخلت حروفه التي تقابل بالفاء والعين واللام عن حروف العلة، وإن وجدفيه الهمزة، أوالتضعيف ..وذهب بعضهم إلى الفرق بين الصحيح والسالم كماتقدم ذلك قريباً .. فيكون الصحيح عندهم: ماخلت حروفه عن العلة فقط ..والسالم: ماخلا عنهاوعن الهمزة والتضعيف والراجح الأول، ثم ذكر أن الفعل يتصرف فى فروع كثيرة أشار إلى القليل منها، وأحال فى بقيتها إلى أصله، وهو متن المقصود كما قال فدونك الأصل، لأنه ذكر فيه من تصريف الصحيح مايغنى من طالعه حق المطالعة فقوله: ضربت مثال للماضى . وضربا للمصدر، واضرب مضارع للمتكلم، وضارب اسم فاعل، واضرب أمر، ويضرب مضارع للغائب، وقوله (ونحوه) من كل فرع مما هو موجود ويقصد من المصدر . وقوله (وقس عليه كلما قد وردا) سواء كان ثلاثيا أورباعيا، مجردا أومزيدا، ثم لما كان هذا الحذف قد يؤدى إلى إخلال بالمقصود من أحكام التصريف الذى هو معظم هذا الفن، تعرض لذكر ذلك على وجه إجمالى يمكن به ضبطه وحصره فقال:

وهاك ذكر الحكم بالإجمال　　مع حذف ما فيه من الأمثال
صرف ماض ومضارع معا　　لاوجه والأمر والنهى اسمعا
ثلاث فى مخاطب مخاطبة　　ومثلها لغائب وغائبة
واثنان فى تكلم فيما عدا　　معلوم أمر وكنهى قصدا
جملة ماجاء لكل واحد　　أربعة مع عشرة فاعتمد

فقوله (ثلاث): أى ثلاثة حذف التاء للضرورة :أى ثلاثة أوجه للمخاطب ، وثلاثة للمخاطبة،وثلاثة للغائب ومثلها للغائبة،ووجهان للمتكلم . وقوله (فيما عدا معلوم أمر وكنهى) :يعنى أن الوجهين للمتكلم لاتأتى من الأمر والنهى لعدم وجوده ،فلايقال فى الأمر للمتكلم معلوما اضرب نضرب، ولا يقال فى الأمر باللام لاضرب لنضرب،ولا يقال فى النهى المعلوم : لااضرب ولانضرب ،لعدم وجوده فى الاستقراء .مثال الماضى معلوما ومجهولا :ضربت ضربتما ضربتم للمخاطب، ضربت ضربتما ضربتن للمخاطبة . ضرب ضربا ضربوا للغائب . ضربت ضربتا ضربن للغائبة. ضربت ضربنا للمتكلم ومثال المضارع للمخاطب تضرب تضربان تضربون . والمخاطبة تضربين تضربان تضربن ، وللغائب . يضرب يضربان يضربون . والغائبة تضرب تضربان يضربن . . والمتكلم اضرب تضرب . ومثال الأمر فى المخاطب اضرب اضربا اضربوا . ومجهوله باللام لتضرب لتضربا لتضربوا . وفى المخاطبة : اضربى اضربا اضربن معلوما ، ومجهوله وباللام لتضربى لتضربا لتضربن . وفى الغائب : ليضرب ليضربا ليضربوا . فى الأمر معلوما ومجهولا . والغائبة لتضرب لتضربا لتضربن معلوما ومجهولا . وفى المتكلم لاضرب ولنضرب مجهولا فقط . ومثال النهى فى المخاطب : لاتضرب لاتضربا لاتضربوا معلوما ومجهولا . وفى المخاطبة لا تضربى لا تضربا لا تضربن ، وفى الغائب لايضرب لا يضربا لايضربوا معلوما ومجهولا . وفى الغائبة لا تضرب لا تضربا لا يضربن معلوما ومجهولا . وفى المتكلم لا اضرب ولا نضرب مجهولا فقط .

ثم أخذ فى تصريف اسم الفاعل والمفعول فقال :

وصرف اسم فاعل لعشرة فاعلة فواعل فعلة
كفعل فعال فاعلات وفاعلن فاعلين يأتى

فاعلتين فاعل وصرف اسما لمفعول لسبع تقتف
فى وزن مفعول وثن واجمعا ومثله مفعولة يامن وعى
سابعها التكسير فى المذكر فاحفظ لما ذكرته وحرر

يعنى أنه كما يتصرف كل من الماضى والمستقبل والأمر والنهى إلى أربعة عشر وجهاً كذلك اسم الفاعل يتصرف إلى عشرة أوجه كما قلت (وصرف اسم فاعل لعشرة) وسأذكرها على ترتيب النظم (فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو ناصرة (فواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر : (فعلة) بفتحات ثلاث جمع تكسير لفاعل المذكر نحو نصرة (كفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع مذكر مكسر أيضا نحو نصر ومثلهما (فعال) فى كونه جمع تكسير وهو بضم الفاء وتشديد العين نحو نصار فلجمع التكسير المذكر ثلاثة أبنية من الفاعل . (فاعلات) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات . (وفاعلين) بفتح اللام مثنى فاعل المذكر نحو ناصرين . (فاعلين) بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين . (فاعلتين) لمثنى المؤنث نحو ناصرتين . وقوله (وصرف اسما لمفعول لسبع تقتف) أى تتبع يعنى أن اسم المفعول يتصرف فى سبعة أوجه أحدها وثانيها وثالثها فى (وزن مفعول) مفرده ومثناه وجمعه نحو منصور منصوران منصورون ورابعها وخامسها وسادسها فى وزن (مفعولة) كما ذكرته بقولى (ومثله مفعولة يامن وعى) من الوعى أى ومثل وزن مفعول فى الثلاثة الأوجه وزن مفعولة نحو منصورة منصورتان منصورات . (وسابعها) جمع التكسير المذكر وهو وزن مفاعيل نحو مناصير . وقوله (فاحفظ لما ذكرته) أى من الأحكام المذكورة على سبيل الإجمال فى قولى وهاك ذكر الحكم بالإجمال إلى قوله : وحرر ، أمر من التحرير وهو التنقيح وإنما حذفت الأمثلة التى ذكرها الأصل الذى هو متن

المقصود لضيق النظم عنها ولفهمها مما ذكرت مع التحويل على ما فى الأصل بقولى (فدونك الأصل) وعبارته فى الأمثلة للأفعال الصحيحة (مانصه) مثال الماضى فى المعروف نصر نصرا نصروا الخ . ومن المجهول نصر نصرا نصروا الخ . ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون الخ . ومن المجهول ينصر ينصران ينصرون . ومثال الأمر الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصرى لتنصرا لينصرن ، ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لأنصر لتنصر . وكذلك النهى من المعلوم والمجهول إلا أنه زيد فى أوله لاوتقول فى نون التأكيد المشددة فى أمر الغائب لينصرن لينصران لينصرن لتنصران لينصرنان . وفى أمر الحاضر انصرن انصران انصرنان . فى الخفيفة لينصرن لينصرن لتنصرن بفتح الراء فى الواحد المفرد والواحدة الغائبة وضمها فى جمع المذكر وفى المخاطب انصرن انصرن انصران . وكذلك النهى من المعروف والمجهول (مثال الفاعل) ناصر ناصران ناصرون . ونصار ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصره بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف ناصرة ناصرتان نصارات ونواصر (مثال المفعول) منصور منصوران منصورون ومناصير بفتح الميم منصورة منصورتان منصورات . (ومثال الرباعى) دحرج يدحرج بفتح الدال وسكون الحاء وفتح الراء فى الماضى وكسر الراء وسكون الحاء وضم الياء فى المضارع دحراجاً بكسر الدال . وسكون الحاء فهو مدحرج بفتح الدال وكسر الراء وسكون الحاء وذاك مدحرج بفتح الراء والأمر دحرج بفتح الدال وكسر الراء . والنهى لا تدحرج بضم التاء وفتح الدال وكسر الراء وكذا تصريف الملحقات . (مثال الثلاثى المزيد فيه) أخرج يخرج إخراجاً فهو مخرج وذاك مخرج والأمر أخرج والنهى

لا تخرج بضم التاء وكسر الراء وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب لئلا يجتمع الهمزتان فى نفس المتكلم وكذلك حذف الهمزة من الفاعل والمفعول والنهى وأمر الغائب طردا للباب وخرج يخرج تخريجا وتخرجة بكسر الراء وفتح التاء فيهما فهو مخرج بكسر الراء وذاك مخرج بفتح الراء والأمر خرج بكسر الراء والنهى لاتخرج بضم وكسر الراء وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة بفتح الصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم وذاك مخاصم والأمر خاصم والنهى لاتخاصم بضم التاء ومجهول الماضى خوصم إلى آخره ومثال الخماسى انكسر ينكسر انكسارا بكسر الهمزة فهو منكسر بكسر السين وذاك منكسر به والأمر انكسر والنهى لا تنكسر واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب به . والأمر اكتسب والنهى لاتكتسب . واصفر يصفر بفتح الفاء فيهما اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء وذاك مصفر به والأمر اصفر والنهى لاتصفر بفتح الفاء فيهما . وتكسر يتكسر بفتح السين فيهما تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين وذاك متكسر به والأمر تكسر والنهى لاتتكسر بفتح السين فيهما وتصالح يتصالح بفتح اللام فيهما تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح عليه والأمر تصالح والنهى لا تتصالح بفتح اللام فيهما . وأما ادثر واثاقل فأصل الأول تدثر كتكسر وأصل الثانى تثاقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما فيما بعدها ثم أدخل همزة الوصل ليمكن الابتداء بها لأن الساكن لا يبدأ به وتصريفهما ادثر بفتح الثاء فيهما ادثارا فهو مدثر بكسر الثاء وذاك مدثر به بفتحها والأمر ادثر والنهى لاتدثر بفتح الثاء فيهما والدال مشددة : فى الجميع . واثاقل يثاقل بفتح القاف فيهما اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل عليه بفتحها والأمر اثاقل والنهى لاتثاقل بفتح القاف فيهما والثاء مشددة فى الجميع وتدحرج

يتدحرج بفتح الراء فيهما تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء وذاك متدحرج عليه بفتحها والأمر تدحرج والنهى لاتتدحرج بفتح الراء فيهما . مثال السداسى استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتحها والأمر استغفر والنهى لاتستغفر بكسر الفاء فيهما . وإشهاب يشهاب اشيهيابا فهو مشهاب والأمر اشهاب والنهى لاتشهاب بتشديد الباء فى الجميع إلا فى المصدر . وأغدودن يغدودن بكسر الدال الثانية أغديدانا فهو مغدودن والأمر أغدودن والنهى لاتغدودن بكسر الدال الثانية فى الثلاثة وأجلوذ يجلوذ بكسر الواو واجلوا ذا بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ والأمر أجلوذ والنهى لاتجلوذ بكسر الواو فى الثلاثة وبتشديدها فى الجميع واسحنكك يسحنكك بكسر الكاف الأولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والأمر اسحنكك والنهى لاتسحنكك بكسر الكاف الأولى فى الثلاثة واسلنقى يسلنقى اسلنقاء فهو مسلنق وذاك مسلنق عليه والأمر اسلنق والنهى لاتسلنق بكسر القاف فيهما واقشعر يقشعر بكسر العين اقشعرارا بسكونها فهو مقشعر وذاك مقشعر منه والأمر اقشعر والنهى لاتقشعر بكسر العين فيهما والراء مشددة إلا فى المصدر . واحرنجم يحرنجم بكسر العين احرنجاما فهو محرنجم والأمر احرنجم والنهى لاتحرنجم بكسر الجيم فيهما . انتهت عبارة المقصود حرفا بحرف ثم شرعت فى باب الفوائد وهى مسائل تتعلق بالأفعال السابقة فقلت :

باب الفوائد

جمع فائدة وهى ما استفيد من علم أو غيره .

باب تفاعلا وباب فاعلا ... لزائد عن واحد ونقلا

لواحد نحو تمارض اهملا ... وعاقب اللص كما قد قدما

أقول ذكرت فى هذين البيتين إحدى الفوائد مما يتعلق بباب المفاعلة

والتفاعل من حيث أنهما يكونان للمشاركة بين اثنين فأ كثر نحو قاتلته ونحو تدافعنا . ولا يتخلفان عن المشاركة إلا فى القليل كما نبهت على ذلك بقولى (ونقلا لواحد نحو تمارض زيد) أى أظهر المرض وليس به مرض ومجىء فاعل لواحد نحو عاقبت اللص أى عذبته . وقوله (كما قد قدما) أى كما سبق فى باب المزيد على الثلاثى وحصل هذه القاعدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما فى المشاركة المطلقة ثم شرعت فى فائدة ثانية تتعلق بباب الافتعال فقلت :

فصل فى افتعل وحروف الاطباق

إن حرف إطباق تكن فاء افتعل	فالتاء طاء قلبت فان تسل
فهى بصاد وبضاد وسمت	والضاد والطاء كمثل اضطلمت
أو كان هذا الفاء دالا ذالا	أوزايا التاء اقلبنها دالا
كادكرا والياء والثاء اعتبرا	كالواو تاء كاتقى واتسرا

يعنى أن فاء الفعل من افتعل على ثلاثة أحوال الحال الأولى : إذا كان من حروف الإطباق وهى أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء فتاؤه التى بعد الفاء تقلب طاء لأن حروف الاطباق من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف المنخفضة أى مما يلتصق اللسان معها الى الحنك الأسفل . وحروف الاطباق مما يلتصق معها اللسان الى الحنك الأعلى فبين الصفتين تباعد يوجب عسر النطق فوجب إبدال التاء حرفا يقاربها فى المخرج ويوافق ماقبلها فى الصفة ولايكون ذلك إلا فى الطاء نحو اصطبر أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ونحو اضطرب أصله اضترب من الضرب ونحو اطرد أصله اطترد من الطرد . واطهر اصلة اطتهر . وقوله (او كان هذا الفاء) إشارة إلى الحالة الثانية وهى ماإذا كان فاء افتعل دالا مهملة أو ذالا معجمة أو زايا معجمة وهذه الحروف الثلاثة من الحروف المجهورية تقلب التاء من افتعل دالا

مهملة لان التاء من الحروف المهموسة ، ومباعدة الحروف في الصفة توجب عسر النطق ، فوجب قلب التاء حرفا يوافق ماقبله فى الصفة ليسهل التلفظ به ، ولا يوافق هذه الحروف الثلاثة إلا الدال ، وذلك نحو ادمع اصله ادتمع من دمع فقلبت التاء دالا ثم أدغمت . واذكر أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما فى الجهورية وأدغم أحدهما فى الآخر ويجوز ادكر بالدال المهملة مقلوبة عن المعجمة وازدجر اصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا لما مر ، ويجوز فيه ازجر بقلب التاء زايا وإدغامها فى الثانية . وقوله (والياء والثاء اعتبرا) بصيغة الأمر وقوله (كالواو) أى اعتبر حكم الياء والثاء والواو إذا وقع فاء افتعل واحدا منها قلب تاء ، لئلا يلزم توالى الكسرات فى الواو والياء ولاتحاد الصفة فى الثاء لأنه هو والتاء من المهموسية وأمثلة ذلك نحو اتسر أصله ايتسر من يسر فقلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات. واتقى اصله او تقى قلبت الواو تاء ثم ادغمت في التاء لوجوب الادغام واثغر أصله اثتغر قلبت التاء ثاء أو بالعكس لاتحادهما فى المهموسة فصار اثغر بالمثلثة أو أتغر بالمثناة .

ثم شرعت فى فائدة أخرى وكان حقها التقديم على الفائدتين السابقتين كما فى الأصل ، لعمومها للأفعال كلها وإنما أخرتها لكثر الكلام عليها وأفردتها بترجمة فى قولى :

فصـــل فى تعديـــة الفعل ولزومـــه

وعد أفعال الرباعى ما عدا ... دريخ فهو باللزوم انفردا

ككل ما دل على لون مما ... فعل السجايا أو كفعل طاوعا

كذا السداسى غير باب استفعلا ... وغير فعلين من افعنلى انقلا

قد جعل النعاس يغرندينى ... ادفعه عنى ويسر ندينى

والزم خماسيا سوى ثلاثة   فسو فى اللزوم . والتعدية
باب تفاعلا وباب افتعلا   ثالثها باب تفعل انجلى
وعد لازما بحرف الجر مع   ضعف وهمز من ثلاثى يقع
والغير بالحرف وحذف التاء من   بابى تفعل تفعلل فمن
وما خلا عن هذه الأسباب   فلازما سمه بلا ارتياب
ولا يجى المجهول والمفعول به   من لازم الأفعال ياذا فانتبه

أقول هذا الفصل فى بيان المتعدى ، وهو مايتجاوز إلى المفعول : من اللازم وهو مالم يتجاوز إلى المفعول من الأفعال ، وبيان تعدية اللازم من الأفعال ولزوم المتعدى فقوله : (وعد أفعال الرباعى) يعنى أن الغالب فى أبواب الرباعى التى سبق بيانها التعدية إلا دربخ ونحوه من باب فعلل ، فإن الغالب فيه اللزوم . ودربخ هو بدال وراء مهملتين فوحدة فخاء معجمة أى ذل وخضع ، وفى المختار دربخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته ، ودربخ الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره ، وبما تقرر علم أن المثال فى النظم لايراد منه الحصر ، وإنما القصد كل فعل دل على خلة لاتتجاوز ذات الفاعل من باب فعلل الرباعى كالمثال المذكور ، ومنه برهم الرجل أى دام نظره فهو لازم وقوله: (ككل مادل على لون) . أى ومثل دربخ فى اللزوم كل فعل ثلاثى دل على لون كحمر . أو عيب كعور . وقوله:(مع فعل السجايا) أى كل فعل دل على سجية من الأفعال الغريزية فهو لازم كنهم وكرم وقوله : (أو كفعل طاوعا) أى فى أنه لايكون إلا لازما . لأن المطاوعة لايتعدى أثرها إلى غير الفاعل كما تقدم . وقوله : (كذا السداسى غير باب استفعلا الخ) يعنى أن أبواب السداسى كلها لازمة . إلا باب استفعل فإنه مشترك بين اللازم والمتعدى ، وإلا فعلين من باب افعنلى فقد سمعا متعديين . كقول بعض شعراء : العرب(قد جعل النعاس يغرنديني . . ادفعه عنى ويسرنديني)

وهذا البيت ذكره أبو عبيدة وأبو الفتح ومعنى اغرندا غلب . ومعنى اسرندا قهر ولم يسمع غيرها كما قاله البرماوى ، وأما باب استفعل فيشترك فيه اللازم والمتعدى كما ذكرت فاللازم منه نحو استنسر البغاث، واستنوق الجمل، واستقام الرجل . والمتعدى منه نحو استغفر الله ، واستخرج المال. وقوله (والزم خماسيا سوى ثلاثة الخ) يعنى أن أبواب الخماسى لازمة . سوى ثلاثة أبواب منه فهى مشتركة بين اللزوم والتعدية ، وهى باب تفاعل وباب افتعل . والثالث باب تفعل بالتشديد (انجلى) أى ظهر فالمتعدى من الأول نحو : تنازعنا الحديث وتشاركنا المال واللازم منه نحو : تواضع الرجل ، وتقارب الزمان ، والمتعدى من الثانى نحو : ارتجل الخطبة ، واكتسب المال ، واللازم منه نحو احتقر واعتور والمتعدى من الثالث نحو : تعلم العلم ، وتكلف الحلم ، واللازم منه نحو : تكلم زيد ، وتبسم عمرو وقوله: (وعد لازما الخ) شروع فى تعدية الفعل اللازم ولزوم الفعل المتعدى . وحاصله : أن اللازم من الأفعال الثلاثية يصير متعديا بأحد ثلاثة أسباب وجودية : أحدها . بزيادة الهمزة فى أوله : بشرط أن لا تكون للمطاوعة وذلك نحو خرج ، فإذا زدته همزة صار متعديا نحو : أخرجته . ثانيها : بزيادة التضعيف ، وهو تشديد العين كخرج قبل التشديد وهو لازم ، وبعده متعديا ثالثها : بزيادة حرف الجر نحو : خرجت بزيد ، وانطلقت به إلا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وحروف الجر لا تختص به . بل توجد فيه وفى غيره كما (قال والغير بالحرف). وقوله: (وحذف التاء الخ) أى حذف التاء من باب تفعلل وتفعل لأن الأول بعد حذف التاء من أوله يصير رباعيا مجردا ، وسبق أن الغالب فيه التعدية . والثانى بعد حذف التاء منه يصير رباعيا بزيادة التشديد ، وقد سبق أنه متعد . وقوله : (وإن خلا عن هذه الأسباب) أى المتقدمة يعنى أن المتعدى من الأفعال يصير لازما بحذف هذه الأسباب المذكورة : قال فى المقصود وبنقله أى الفعل المتعدى إلى باب انفعل ،

وقد ذكرته بقولى :(وكفعل طاوعا) وفى المقصود أيضا ، وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى أوله ، وهو داخل فى قولى (والزم خماسيا الخ) .وقوله:(ولا يجئ المجهول) وهو مالم يسم فاعله ، ولا المفعول به ، وهو ماوقع عليه الفعل . وقوله :(من لازم الأفعال) أى من الأفعال اللازمة ، وهى التى لا تحتاج إلى المفعول به ، وهذا من تتمة بحث اللازم ، وهو ظاهر ثم شرعت فى فوائد أخرى تتعلق بالحروف بقولى :

فصـــــل فى همــزة افعل

الهمز فى أفعل جالسبعة	من المعانى خذ فللتعدية
كأخرج المال وللحين اجعلا	كأحصد الزرع كما قد نقلا
وللإزالة كأشكيت الفتى	كذا لوجدان كأبخلت أتى
ومثل صار نحو أمشى ابن العلا	وللدخول نحو أصبحت انجلى
وجالتكثير كزيد ألبنا	أى كثرت ألبانه فاتقنا

يعنى أن همزة أفعل تجىء لمعان سبعة على مافى النظم ، بل عشرة كما فى المطلوب أحدها : وهو الأكثر فيها للتعدية نحو : أخرجت زيدا . ثانيها : للحينونة نحو. أحصد الزرع أى حان وقت حصاده . ثالثها : للإزالة نحو. أشكيت الفتى أى أزلت عنه الشكاية . رابعها : للوجدان نحو أبخلت الرجل ، أى وجدته بخيلا . خامسها : للصيرورة نحو :أمشى الرجل ، أى صار ذا ماشية . سادسها: للدخول فى الشىء نحو : أصبح الرجل ، أى دخل فى الصباح . سابعها : للتكثير فى الشىء نحو ألبن زيد ، أى كثر لبنه كما فسره بذلك فى النظم . ثامنها : بمعنى استفعل نحو أعظمته ، بمعنى استعظمته . وتاسعها : للتمكين فى الشىء نحو : أحفرته النهر ، أى أمكنته من حفره . عاشرها : لمعنى التفضيل نحو : أشفق وألح

(تنبيه) ماأشرت إليه قبل للترجمة من أن هذه المعانى تتعلق بالحروف ، هو ماذهب إليه فى المطلوب . لكن قال فى روح الشروح هذه المعانى لباب أفعل لاالهمزة لأنهامن حروف المبانى لامن حروف المعانى اه . ثم شرعت فى فائدة أخرى تتعلق بالسين فى باب الاستفعال بقولى :

فصل فى سين استفعل

والسين فى استفعل جاء للطلب كاستغفر الله وفاز بالأرب

كذاك للسؤال كاستخبرته ولاعتقاد جاء كاستكرمته

ولانقلاب كاستحال الخمر والوجد كاستجدته ياعمرو

وجا لتسليم كنحو استرجعا أى قال إنا للإله فاسمعا

يعنى أن السين من استفعل تجىء لعشرة معان ، كالهمزة فى أفعل ذكرت منها ستة فى النظم ، وسأذكر البقية بعدها فى الشرح فالأول من العشرة: مجيئها للطلب نحو استغفر الله ، أى طلب منه المغفرة . والثانى : للسؤال نحو استخبرته ، أى سألته عن الخبر ، والثالث: للاعتقاد نحو استكرمته أى اعتقدته كريما ، والرابع لانقلاب الشىء من حالة إلى حالة أخرى ، أى تحوله نحو استحال الخمر خلا . والخامس : للوجدان نحو استجدت الشىء أى وجدته جيدا . والسادس : للتسليم نحو قولهم : استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا : (إنا لله وإنا إليه راجعون) كما أشرت إليه فى النظم بقولى إنا للإله ، واكتفيت بما ذكر لأن : الاسترجاع من الأذكار المشهورة . والسابع : للحينونة نحو استرقع الثوب ، أى حان وقت استرقاعه . والثامن : كونه بمعنى افعل نحو : استخرج بمعنى اخرج . التاسع : كونه بمعنى فعل بالتشديد نحو استقر ، بمعنى أقر . العاشر : كونه بمعنى صار نحو

استحجر الطين أى صار حجرا ثم شرعت فى ذكر فائدة أخرى وهى الحروف التى تزاد فى الأفعال والأسماء بقولى :

فصـــل فى حروف الزيـــادة

وزائد الحروف عشر وهى فى سألتمونيها تعد فاقتف
إن زيد منها فوق مازاد على ثلاثة فهو المزيد انتحلا

يعنى أن الحروف التى تزاد فى الأسماء والأفعال عشرة يجمعها قولك سألتمونيها وهذا من أجوبة سيبويه على الأخفش عن حروف الزيادة فقال له : قبل هذا أتاه سليمون فقال الأخفش مامعنى هذا إذا كان المجيب سليمون .فقال : سألتمونيها. فقال : نعم ولم يفهم معناه .فقال: هويت السمان فقال. لا أسألك عن السمان .فقال: اليوم تنساه. فغضب الأخفش وقال : بم أجبتنى فنسيت ،ولم يفهم من ذلك شيئا ولذلك سمى بالأخفش، فكل واحدة من الجمل الأربع اشتملت على حروف الزيادة العشرة، وتصلح أن تكون جوابا مطابقا ، واقتصر فى المقصود على الأخير وعبارته (ومجموعها) أى حروف الزيادة اليوم تنساه . فإذا كانت كلمة وعددها زائد على ثلاثة أحرف وفيها حرف واحد أو أكثر من هذه الحروف العشرة ، فاحكم بأنها أى الكلمة زائدة إلا أن لايكون لها معنى بدونه ، فلايحكم بزيادتها نحو. وسوس .فإنه لايكون للكلمة معنى بدون الواو الزائدة أوالسين ، والضابط فى الحرف الزائد : هو مالايخل عدمه بالمعنى الأصلى ، ولما كانت حروف الزوائد تشتمل على حروف العلة ، وتسمى حروف المد واللين أيضا أفردتها بترجمة خاصة بقولى :

فصـــل فى حروف العلة وحكم الفعل معها

والعلة الواو وياء وألف وسم بمد وبلين قد ألف

فإن أتت في أول الأفعال فسم ذاك الفعل بالمثال
وإن تكن في عينه فالأجوف أو في أخير فبنقص يعرف
كوعدا وقال قولا ورمى بزعمه عبدا حنيفا مسلما
وقسموا اللفيف قسمين هما مقرون والمفروق فيما علما
إن علت العين ولام فهوا يسمى بمقرون وذا مثل طوى
أو كان في فاء ولام كوقى فسم مفروقا كما قد حققا

أقول: بينت في هذا الفصل : أن الواو والياء والألف يصدق عليها أربعة أسماء ، فهي تسمى حروف الزوائد : لأنها من العشرة السابقة وتسمى حروف العلة ، وحروف المد ، واللين . أما تسميتها بالزوائد : فلا إشكال فيه. وأما تسميتها بحروف العلة : فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض . وحقيقة العلة : تغير الشيء عن حاله . وأما تسميتها بحروف المد واللين : فلما فيها من الامتداد في النطق واللين لاتساع مخرجها ، ولكن تسميتها بذلك ليس على الإطلاق . بل فيه تفصيل . لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ، ثم إذا ناسبت حركة ماقبلها فتكون حرف مد أيضا .

فكل حرف مد لين ، ولا ينعكس . وأما حكم هذه الحروف مع الأفعال فحكمها مذكور في قولي: (فإن أتت في أول الأفعال الخ) أي إذا كان فعل . أي وجد فعل ماض من الأفعال ، والحرف الأول المعبر عنه بفاء الفعل حرف من حروف العلة ، فهو يسمى بالمثال وبالمعتل الفاء أيضاً . لوجود حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية . وإنما سمي مثالا لمماثلته الحرف الصحيح نحو وعد ويسر، ويقظ، وإن وجد الحرف في عين الفعل فيسمى بالأجوف

لخلو الوسط، الذى هو بمنزلة الجوف للحيوان من الحرف الصحيح نحو: قال، وكال والأصل قول وكيل بتحريك الواو والياء كما سيأتى إن شاء الله فى بابه . أو وجد الحرف فى آخر الفعل ، وهو لام الكلمة فيسمى ذلك الفعل بالناقص لنقصان آخره من الحركة البنائية غالبا ، ولحذف الحرف فى الجزم نحو غزا، ورمى فتقول فى حالة الجزم لم يغز ، ولم يرم ويقال فى الأول معتل الفاء وفى الثانى معتل العين وفى الثالث معتل اللام . وقوله: (إن علت العين ولام) أشار إلى أنه قد يوجد فى الفعل حرفان من حروف ، العلة ويسمى ذلك الفعل باللفيف بفتح اللام وبفاءين أولاهما مكسورة بينهما ياء ساكنة سمى بذلك للف حرفى العلة أى جمعهما فيه . واللفيف ينقسم إلى قسمين كما قال :(وقسموا اللفيف الخ).أى ينقسم اللفيف إلى مقرون، ومفروق فالمقرون ماذكره بقوله :(إن علت العين ولام)أى إذا كان عين الماضى ولامه حرفى علة فسمه : باللفيف المقرون بميم فقاف فراء مهملة آخره نون. سمى بذلك لاقتران أحد حرفى العلة بالآخر وذلك نحو طوى يطوى، وقوى يقوى، والمفروق ماذكره فى قوله :(أو كان فى فاء ولام الخ) أى أو كان حرفا العلة فى فاء الكلمة ولامها فيسمى باللفيف المفروق ، سمى بذلك لأن حرفى العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح نحو وقى وولى ولما فرغت من بيان حروف العلة وتعريف المعتل : شرعت فى ذكر مايلحق بالمعتل وهو المضاعف والمهموز مبتدئا بأولهما بقولى .

فصـــل فى المضـــاعف

وكل فعل عينه واللام ... جنس وحيد حكمه الادغام

وسمه مضاعفا كمثل مد ... من الثلاثى وأصله مدد

وفى الرباعى وحد العين وفا ... كعينه الأولى مع اللام اعرفا

كزلزل . وليس ذا بملحق ... لفقد تغيير به محقق

أى كل فعل ماضى ثلاثى عينه ولامه حرفان من جنس واحد. يجب إدغام

أولهما فى الآخر ، كما قال : (حكمه الإدغام) دفعا للثقل ، واختيارا للخفة يسمى مضاعفا ، مأخوذ من ضاعف الشىء إذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به نحو مدّ لتضاعف بعض حروفه والإدغام فى اللغة : إدخال الشىء فى الشىء . يقال أدغم اللجام فى فم الفرس إذا أدخله فى فمه وفى الاصطلاح : إسكان أحد المماثلين أو المتقاربين وإدراجه فى الثانى .

والمضاعف لغة : عبارة عن تكرر الشىء بمثله واصطلاحا عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المماثلان أو المتقاربان فى كلمة أو كلمتين ، أو التقاء أحد المماثلين بالآخر فى كلمة واحدة وهو من ملحقات المعتل ولذا أعقبه فى الذكر والكلام فى المضاعف من الثلاثى . أمامضاعف الرباعى : وهو ما كان فاؤه وعينه الثانية من جنس واحد ولامه وعينه الأولى من جنس واحد أيضاً نحو زلزل . فليس من ملحقات المعتل . لعدم التغيير فيه ، وانتفاء الثقل فيه بالفصل بين المتجانسين ولذا لايقع فيه الإبدال ولا الحذف وكذا مازيد فيه للإلحاق نحوجلبب فلايدغم ولا يلحق ، بالمضاعف وقد نبهت على ذلك بقولى : (وفى الرباعى إلى أن قلت وليس ذا يلحق لفقد تغيير به)فتأمله اهـ .

ثم شرعت فى الباب الثانى مما يلحق بالمعتل ، وهو المهموز فقلت :

فصـــــل فى المهمـــوز

الفعل إن بدى بهمزة فسم	مهموز فاء كأخذت ينتظم
وإن تكن فى عينه كسألا	فإنه مهموز عين حصلا
أو همزه فى لامه كقراء	فهو إذن مهموز لام قرئا
فجملة الأقســام ستة كما	يأتى لها التفصيل فاحفظ واعلما
وغيرها هو الصحيح ومضى	فيه الـكلام كاملا ومرتضى

أى الفصل الثانى مما يلحق بالمعتل المهموز ، وهو كل فعل ماض فيه همزة وهو على ثلاثة أنواع الأول: مهموز الفاء وهو ما كانت الهمزة فى أوله نحو أخذ يأخذ وأمن يأمن . الثانى: مهموز العين وهو ما كانت الهمزة فى وسطه نحو سأل يسأل وسئم يسأم . والثالث : مهموز اللام وهو ما كانت الهمزة فى آخره نحو قرأ يقرأ وظمىء يظمىء فهذه ستة أقسام كما نبهت على ذلك بقولى : (فجملة الأقسام ستة) وهى المثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز وسيأتى بيانها مفصلة بإذن الله تعالى ، وكل فعل خلا عن هذه الأقسام الستة فهو الفعل الصحيح، وقد مر بحث أحواله وبيان أحكامه فى بابه فارجع إليه إن أردت وقد نبهت على ذلك بقولى (وغيرها . أى غير الستة المذكورة هو الصحيح ومضى فيه الكلام كاملا ومرتضى) ولما كان المعتل ومايلحق به نوعا مغايرا للصحيح عنونته تبعا للأصل بالباب فقلت .

باب المعتل والمضاعف والمهموز

إن حرك الواو اوالياء معا ... فتح لما قبلهما قد وقعا

فتقلبان ألفا كمثل قال ... وكغزا وكرمى ومثل كال

إلا مع الخطاب والتثنية ... وجمع تأنيث وتكليم أتى

لأنهم لا يقلبون الياءا ... والواو إلا فى سكون جاءا

غير أصيل إن نقلت الحركة ... للحرف قبل كأقام فأدركه

واحذفه بعد القلب فى جمع أتى ... لغائب من ناقص قد ثبتا

وهكذا مع تاء تأنيث رمت ... ذا الحكم جاء وفى المثنى مرغزت

كحذفه من أجوف الأفعال ... فى جمع تأنيث فنى الأمثال

قلن وكان أصله قولن ... والثان كلن أصله كيلن

فتقلب الواو أو الياء ألف   واللام ساكن فيحذف الألف
وأبق مادل على الحروف   من حركات تنبي بالمحذوف
إذ عندهم ذو الفتح ولد الألف   والواو قد ولد من ضم ألف
والكسر منه الياء وأبق إن كسر   ماقبلها نحو خشيت قد ذكر

هذا الباب يشتمل على الستة الأقسام السابقة وبيان أحكامها وبدأت بالمعتل لأن الأخيرين تابعان له ، وقدمت الأجوف لأن حرف العلة إذا وقع فى الوسط يكثر تغييره، وذكرت معه الناقص لأنه مما يكثر تغييره أيضا لوقوع حرف العلة فى الطرف وقد ذكرت حكم البابين فى ذلك بقولى (إن حرك الواو أو الياء الخ) أى إذا تحرك الواو أو الياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا وذلك نحو قال وكال وغزا ورمى وإنما مثلت لكل من الناقص والأجوف بمثالين لأبين أن هذا الحكم لايتغير سواء كان حرف العلة واوا أو ياء . وقوله : (إلا مع الخطاب) مستثنى من أعم الأحوال.أى الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا فى كل حال من الأحوال إلا فى أربعة أحوال فلا تقلبان ألفا كما سيأتى . والأربعة هى الخطاب نحو غزوت ورميت مفرداً ومذكراً وغيرهما . والتثنية نحو غزوا ورميا للمذكر وفى نفس المتكلم وحده أو معه غيره ، نحو غزوت وغزونا وفى جمع المؤنث الغائب نحو النسوة غزون ورمين وإنما لم تقلبا فى هذه الأحوال لما ذكرته بقولى (لأنهم لايقلبون الياء والواو إلا فى سكون جاء غير أصيل بعد نقل الحركة للحرف قبل كأقام) لأن أصله أقوم ، وفى اليائى نحو أباع وأصله أبيع فلو كان السكون أصليا فيهما لما احتيج إلى القلب لحصول الخفة بدونه ، وفى القاعدة المشهورة كما سيأتى أن حرف العلة إذا تحرك وقبله حرف صحيح ساكن نقلت الحركة إلى الحرف الصحيح اهـ . فعدم القلب فى الخطاب وجمع المؤنث والتكلم لأصالة السكون وفى التثنية لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده .

وقوله (فأدركه) أمر من الإدراك تكملة وقوله (واحذفه بعد القلب فى جمع أتى لغائب الخ) شروع فى جمع المذكر والغائب فى أن له حكما زائدا على القلب المذكور وهو حذف الألف المقلوبة لالتقاء الساكنين على غير حده وهذا الحذف واجب لدفع ماذكر ، وذلك نحو غزوا ورموا بالسكون فيهما مع فتح ماقبلهما ، والأصل غزووا ورميوا فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فصارا غزاو ، ورماو . فاجتمع ساكنان فحذف الألف المقلوب لذلك وهذا الحكم وهو الحذف المذكور يجرى مع تاء التأنيث للواحدة الغائبة ومثناها نحو غزت ورمت وغزتا ورمتا والأصل غزوت وغزوتا ورميتا فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، ثم حذفتا لاجتماعهما مع تاء التأنيث الساكنة لفظا أو تقديرا لأن حركتهما فى التثنية عارضة والعارض كالمعدوم وقوله : (كالحذفه من أجوف الأفعال فى جمع تأنيث) يعنى أن حكم جمع النسوة من الأجوف كحكم ماسبق من الأفعال فى حذف الألف المقلوبة عن الواو والياء ، وقد مثلت له بمثالين فى قولى قان وكان وأصلهما قولن وكيلن بفتح الواو والياء فقلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الألف لسكونها مع اللام الساكنة فبقى قلن وكلن بفتح القاف والكاف ثم نقلت فتحة القاف إلى الضمة ، وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو والكسرة على الياء ، وهذا معنى قولى فتقلب الواو مع الياء ألف بالوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . وقولى (واللام ساكن فيحذف الألف) أى وجوباً لالتقاء الساكنين كما هو ظاهر .

وقوله (وابق مادل الخ) يعنى أنه عند الحذف لابد من بقاء الحركة المناسبة للمحذوف لتدل عليه فإذا كان المحذوف واوا فلا بد من بقاء الضمة على الحرف الذى قبل الواو لتولد الواو من الضم ، فيكون علامة على المحذوف . وإن كان المحذوف الياء فلا بد من بقاء الكسرة لتولده منها وإن كان المحذوف الألف

فلا بد من بقاء الفتحة لتولده منها وهذا معنى قولى وابق مادل إلى آخر الأبيات وقوله (إن كسر الخ) أى ابق الياء إن كسر ماقبلها بدون حذف سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو خشى وخشيت ويشترط فى الحركة أن تكون فتحة لأنها أخف فإن كانت الحركة ضمة قلبت منها الياء ألفا نحو يخشى أو كسرة كما فى ترمين أعلت بحذفها بعد الإسكان للخفة ، وأما حكم الياء الساكنة إذا انضم ماقبلها وحكم الواو فقد ذكرته بقولى .

والياء إن جا بعد ضم ساكنا ... فاقلبه واوا نحو يوسرا علنا
كالواو بعد الكسر ياء تقلب ... إن سكنت كقيل فيما أعربوا
وإن يكن محركا وفى الطرف ... يقلب يا كغبي الذى ائتلف

أى الياء الساكنة إذا انضم ماقبلها قلبت واوا لأن الياء حرف علة ومع هذا كانت حريكتها لينة بالتسكين والضم حركة قوية لاتناسب الياء الساكنة لتعسر النطق بذلك فناسب أن تقلب واوا نحو أيسر يوسر فهو موسر وأيقظ يوقظ فهو موقظ وقولى: (كالواو بعد الكسر ياء تقلب) أى كما تقلب الياء الساكنة بعد الضم واوا كذلك تقلب الواو بعد الكسرة ياء للمناسبة نحو قيل لأن الأصل قول بضم القاف وكسر الواو ، فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو لأن فى النزول من العلو إلى السفل تعسراً فأسكنت القاف ونقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة فقلبت الواو ياء لسكونها مع كسر ماقبلها كما سيأتى فى النظم . وقولى (وإن يكن محركا وفى الطرف يقلب ياء) أى وإن يكن الواو المكسور ماقبله ليس بساكن بل محرك ووقع فى الطرف أى فى لام الكلمة نحو غبي بفتح الغين وكسر الباء وفتح الياء وأصله غبو ماض من الغباوة ، وهى عكس الإدراك ونحو دعى مجهول دعا وأصله دعو بضم الدال

وكسر العين وفتح الواو وقلبت الواو ، ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها . ومثله قوى وأصله قوو بكسر الواو الأول ففعل به ماسبق .

فصـــل فى المجهـــول من المـــاضى الأجوف

مجهول أجوف بقيل مثلا وأصله قبل اعتلال قولا

فالفاء سكن وله الكسر انقل من عينه والواو ياء اجعل

إذ كل واو ساكن إذا انكسر ماقبله يقلب ياء فى الأثر

أقول هذا حكم الأجوف المجهول إذا كان واويا وقد مرت الإشارة إلى ذلك قريبا وهو ظاهر وواضح مع القاعدة التى فى البيت الأخير . ثم شرعت فى ذكر قاعدة كلية فى الأجوف سواء كان بالواو أو بالياء أو بالألف فقلت :

فصل : فى حكم الواو والياء المتحركتين اذا وقعتا بعد حرف صحيح ساكن

وكل واو متحرك ويا حرفا صحيحا ساكنا قد وليا

فانقل إلى الحرف الصحيح الحركة نحو يبيع ويخوض المعركة

وكيخاف يخوف الأصل عرف فبعد نقل ابدل الواو ألف

أقول هذه القاعدة تطرد فى حرف العلة من الأجوف إذا كان متحركا وقبله حرف صحيح ساكن سواء كان حرف العلة واويا أو يائيا وحاصل ذلك أن الحركة من حرف العلة تنقل إلى الحرف الصحيح الساكن قبله مثاله فى الواوى نحو يقول أصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستثقل الضم على الواو لكونه حرف علة ضعيف عن تحمل الحركة وقبله حرف صحيح فنقل الضم إليه لكونه قويا على تحمل الحركة وأولى بها . ومثاله من اليائى يبيع أصله يبيع بسكون الباء وكسر الياء فنقلت حركة الياء إلى الباء لما ذكر . وقوله (وكيخاف يخوف) إشارة إلى أن ألف يخاف منقلبة عن الواو فأصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو

فنقلت حركة الواو إلى ماقبلها وهو الخاء فصارت الواو ساكنة وقبلها فتحة فقلبت الفاء للقاعدة المشهورة أن الواو أو الياء إذا سكنتا وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا فتقول فى هذا المثال يخاف بالألف المنقلبة عن الواو .

فصل فى حكم لام الفعل من الناقص

معتل لام إن يكن محركا	وقبله حرف صحيح حركا
اسكن فى الرفع كيرمى الغرضا	ومثل يغزو وكيخشى المرضا
وياء يخشى حركت مع فتح ما	قبل فصار ألفا محتما
واظهر الفتح لناصب كان	يرمى والحذف لجازم علن
والجمع يغزون ويرمون له	فيغزوون يرميون أصله
فسكن الواو وياء للثقل	فاجتمع السكون فالحذف حصل
والأصل فى تغزين تغزوينا	كذاك فى ترمين ترميينا
فاحذف مع النقل كما قد سبقا	فى جمعه فكن له محققا

يعنى أن معتل اللام وهو المسمى بالناقص يسكن حرف العلة منه فى حالة الرفع وذلك نحو يغزو ويرمى ويخشى إلا أن ياء يخشى قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما قال(وياء يخشى الخ) . وأما سكون حرف العلة فى يغزو ويرمى فلاستثقال الضمة على الواو والياء وقوله (واظهر الفتح الخ) أى تظهر الفتحة فى آخر الفعل الناقص إذا دخل عليه ناصب لخفتها والنواصب أربعة وهى أن — ولن وكى — وإذن — نحو : لن يغزو — ولن يرمى — ولن يخشى — تقديراً . وقوله (والحذف لجازم علن) بالوقف بالسكون للوزن حال من متعلق الجار والمجرور أى ويحذف حرف العلة إذا دخل على الفعل جازم من الجوازم وهى خمسة · لم — ولما — وإن — ولا — واللام — نحو لم يغز ولم يرم وتقول

في تثليثهما يغزوان ويرميان وفى تثلية يخشى يخشيان على الأصل بدون تغيير فى الثلاثة ،وتقول فى الجمع يغزون ويرمون وأصله يغزوون ويرميون ففعل به ماذكر فقولى :(فسكن) بتشديد الكاف المكسورة ،بنيا للمجهول أو بصيغة الأمر أى فسكن الواو والياء للثقل أى لثقل الضم عليهما فصار كل واحد منهما ساكنا مع واو الجمع ومع النون عند الوقف فتجتمع ثلاثة حروف متوالية ساكنة فى كلمة واحدة وهو غير معروف فى كلامهم فيجب الحذف كما ذكرته بقولى(فاجتمع السكون فالحذف حصل) أى لأجل اجتماع السكون . وأما حكم الناقص إذا أسند إلى الواحدة المخاطبة فهو إن كان واويا فتنقل حركته إلى ماقبله ثم تحذفه نحو تغزين أصله تغزوين ففعل به ماذكر وإن كان يائيا فلا يحتاج إلى النقل بل يحذف مع حركته مع اعتبار ما ليخشى من التعليل السابق كما ذكرت ذلك بقولى (والأصل فى تغزين تغزوين إلى آخر البيتين) .

ثم ذكرت اسم الفاعل من الناقص بقولى :

اسم الفاعل من الناقص

ونحو غاز لامه تحذف من ... مجروره وذى ارتفاع قد زكن

إذ جمع ساكن وتنوين نهوا ... عنه لحول الغن فيما قد رووا

والنصب ابق الياء كجاء راميا ... أبو سعيد حين يأتى غازيا

أى تحذف لام الكلمة من اسم الفاعل الناقص فى حالتى الرفع والجر سواء كان واويا أو يائيا نحو هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام إلا إذا أدخلت الألف واللام عليه فتعود اللام ساكنة نحو جاء الغازى والرامى ومررت بالغازى والرامى وأما فى حالة النصب فلا يحذف اللام بل يبقى منصوبا بالفتحة الظاهرة سواء كان واويا أو يائيا ومنه مثال المتن وهو قوله جاء راميا أبو سعيد حين يأتى غازيا.

ثم شرعت فى اسمى الفاعل والمفعول من الأجوف بقولى :

فصل فى أبنية الفاعل والمفعول من الأجوف

وقائل وكائل قد سمعا فى فاعل من أجوف فاستمعا

كذا اسم مفعول من القول مقول وقل من الكيل مكيل ياسئول

والأصل مقوول ومكيول أعل بالنقل والحذف أتبع ماقد نقل

واعط ذا الحكم بلاارتياب فى النقل ماضارع من ذا الباب

ونحو مكيول فالياء احذف من بعد نقل الضم للياء تف

وأبدل الضم بكسر فيكون الواو ياء لتجانس يكون

يعنى أنك تقول فى اسم الفاعل من الأجوف قائل وكايل بزيادة الألف بين الفاء والعين،وطريق أخذه أن يحذف حرف المضارعة من أوله ثم يزاد ألف اسم الفاعل بين الفاء والعين. فيقال فى يقول مثلا قاول فتقلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف. كذا يفهم من شرح المارونية وهو أولى مما فى المراح وشرحه حيث قال قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها الخ. فإنه منظور فيه من ثلاثة أوجه فراجعه انتهى ملخصا من المطلوب. وبناء المفعول من القول مقول ومن الكيل مكيل،أما فى الأول فلما سبق أن الواو والياء المتحركتين إذا كان ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن فأصل مقول مقوول فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واو الأجوف، والآخر واو المفعول فحذفت واو المفعول على رأى سيبويه ومن وافقه. وقيل المحذوف عين الكلمة وهو مذهب الأخفش هذا حكم للفعول من الواو وأما اليائى كالمكيل من الكيل فأصله مكيول فنقلت ضمة الياء إلى الكاف فاجتمع ساكنان الياء والواو حذفت الواو فصار مكيل بفتح الميم وضم الكاف وسكون الياء فأبدلت ضمة الكاف

إلى الكسرة لتسلم الياء وهذا الإعلال هو المختار كما ذهب إليه سيبويه وأصحابه خلافا لما فى النظم تبعا للأصل فإنه جار على مذهب الأخفش من أن المحذوف عين الكلمة كما أشرت إلى ذلك فى الشرح. وقوله (واعط ذا الحكم بلاارتياب — فى النقل ماضارع من ذا الباب) معناه أن حكم إعلال المضارع من هذا الباب كحكم إعلال المفعول فى النقل فقط دون الحذف فالمضارع يقول: ويكيل مثلا فتنقل الحركة من حرف العلة إلى الحرف الصحيح بدون حذف لعدم الحاجة إليه. (فائدة) الهمزة المكسورة إن كانت مقلوبة عن واو نحو قائل لا تكتب تحت مركزها نقطتى الياء فإن كانت مقلوبة عن ياء ككائل نقط مركزها للدلالة على الأصل.

وماذكر من إعلال اليائى هو الفصيح وهو لغة أهل الحجاز وبنو تميم يقولون مكيول على الأصل بدون إعلال لحصول الخفة ويتمسكون فى ذلك بقول الشاعر (وأخال أنك سيد معيور) انتهى ثم ذكرت بناء المفعول من الناقص بقولى :

فصل فى بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الادغام

ادغم لمثلين كمغزو كذا — مخشى لكن بعد قلب يحتذى

والأصل مخشوي فواوه قلب — ياء كمرمي والإدغام يجب

يعنى أن بناء المفعول من الناقص الواوى نحو مغزو والأصل مغزوو والقاعدة: إذا اجتمعت واوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى فى الثانية وهذا الإدغام واجب. ومن اليائى نحو مخشى ومرمى والأصل مخشوى ومرموى والقاعدة أن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء الثانية وكسر ماقبل الأولى إن كانت واوا كما فى المثالين فإن كانت ياء كما فى صبى إذ أصله صبيو لم يحتج

إلى ذلك فتقول فى مخشوى ومرمَوى مخشى ومرمى بقلب الواو ياء فيهما لما مر فى القاعدة ثم أدغمت فى الياء الثانية وجوبا فصار مخشى ومرمى بضم الشين وضم الميم الثانية ثم أبدلت الضمة فيهما كسرة لتسلم الياء ثم شرعت فى ذكر أمر الغائب والحاضر من الأجوف بقولى :

فصل فى أمر الغائب والحاضر من الأجوف

صيغة أمر غائب ليقل	من أجوف وأصله ليقول
وقل لحاضر وأصله جعل	أقول فالضم إلى الفاء نقل
واحذف لعين مطلقا والهمز فى	حاضره إذ مسبب له انتفى

أى صيغة أمر الغائب من الأجوف ليقل من الواوى وفى اليائى ليبع وأصل الأول — ليقول بسكون القاف وضم الواو . وفى الثانى ليبيع بسكون الباء وكسر الياء فنقلت الحركة فيهما من حرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله كما تقدم. فالتقى ساكنان على غير حده فحذف حرف العلة فيهما وهو الواو فى الأول والياء فى الثانى . وقولى (وقل لحاضر) أى أمر الحاضر من هذا الباب قل من الواوى وبع من اليائى والأصل أقول بسكون القاف وضم الواو وأبيع بسكون الباء وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء إلى ماقبلهما ثم حذف الواو من الأول والياء من الثانى فراراً من التقاء الساكنين كما تحذف أيضاً همزة الوصل منهما لحصول الاستغناء عنها بالحركة ولزوال سببها لأنها استجلبت للتوصل بها فى الابتداء بالساكن وقد زال وإليه أشرت بقولى إذ مسبب له انتفى . ثم أشرت إلى بناء أمر الحاضر من الناقص مع بناء المجهول منه بقولى:

فصل فى بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه

من ناقص فى أمر حاضر حذف	واو وياء كاغز وكارم يتصف

وغائب ليغز في الواوي كما ... تقول في اليائي ليرم فاعلما
وكل مجهول لذا الباب اقلب ... الواو في الواوي ياء تصب
ولو على التقدير فيما استقبلا ... والماضي والأمر ونهي حصلا

يعني أنك تقول في أمر الحاضر من الناقص أغزوارم بحذف الواو والياء لأنه مبني على الوقف عند البصريين ومجزوم عند الكوفيين وجزم الناقص ووقفه بحذف حرف العلة من آخره. أما أمر الغائب منه فيكون باللام المكسورة في أوله نحو ليغز وليرم بفتح حرف المضارعة فيهما وحذف حرف العلة لأنه مجزوم باتفاق. وقوله (فيما استقبلا والأمر والنهي الخ) إشارة إلى أن مضارع هذا الباب وأمره ونهيه المجهولات إذا صيغت من الواوي فالواو تقلب ياء في الثلاثة فتقول في المضارع المجهول يغزى ويغزيا ونغزى وإنما قلبت في الأول والثالث ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الأمر ليغز ليغزيا لنغز الخ وتحذف الياء من المفرد والمتكلم وجمع المذكر مطلقاً بعد قلبها ألفاً في البعض. وتقول في النهي لا يغز لا يغزيا لا أغز لا نغز وحكم حذف الياء مامر في الأمر وقوله (والماضي المجهول الخ) بيان لحكم آخر وهو أن الماضي المجهول من الناقص الواوي تقلب واوه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو غزي والأصل غزو فقلبت الواو ياء لما ذكر ولما فرغت من إعلال الأجوف والناقص شرعت في معتل الفاء بقولي:

فصل في معتل المثال اذا كان بالواو

أسقط لفا مستقبل مما علم ... مع أمر أو نهي مثال ينتظم
إن كان واواوهو في أبواب ... ثلاثة تأتي بلا ارتياب
في وعد المقول فيه يعد ... والأمر عد ولا تعد يا أحمد
والثان في مفتوح عين كيهب ... وهب لأمر ولنهي لا تهب

وثالث بكسر عين كيرث ... والأمر رث والنهى منه لاترث

وزيد من مكسور عين الماضى مع ... فتح لما ضارع لفظان تبع

فى الأمر والنهى وفى المضارع ... من وطئا ووسعا فسارع

يعنى أن معتل الفاء الذى يقال له المثال يسقط فاء فعله إذا كان واوا فى المضارع والأمر والنهى المعلومات من ثلاثة أبواب أحدها: فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المستقبل نحو وعد مضارعه يعد والأمر منه عد والنهى منه لاتعد . وقوله (ياأحد) تكملة . وثانيها: فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو وهب مضارعه يهب وأمره هب ونهيه لاتهب . ثالثها: فعل يفعل بكسر العين فيهما نحو ورث مضارعه يرث وأمره رث ونهيه لاترث بحذف الواو فى الثلاثة من الثلاثة الأبواب وإنما حذفت الواو لاستثقالها بين الياء والكسر فى المستقبل المبدوء بالياء وفى الباقى تبعا له . وقوله : (وزيد من مكسور الخ) أى يزاد على الثلاثة الأبواب المذكورة لفظان من باب فعل يفعل المكسور العين فى الماضى المفتوحها فى المضارع واللفظان هما وطىء ووسع فتقول فى مضارعيهما يطؤ ويسع وفى الأمر منهما طأ وسع وفى النهى منهما لاتطأ ولاتسع وقوله فسارع أمر من المسارعة تكملة . ثم ذكرت اللفيف بنوعيه بقولى :

باب اللفيف المقرون والمفروق

واحكم على كل لفيف قرنا ... فى صرفه كناقص من فعلنا

فقل طوى يطوى ولا تطو وما ... شابهه من الفروع فاعلما

وذو افتراق فاءه كما أهل ... ولامه أيضا كناقص جعل

نحو وقى بالفتح قل فيه يقى ... بكسر قاف والنهى لاتق

ليق فى الأمر وق لوقفه ... وقه بهاء السكت زد وانتبه

هذا الباب فى حكم اللفيف وهو على نوعين مقرون ومفروق وقد تقدم الكلام على النوعين فى باب حروف العلة والقصد من هذا الباب ما لكل نوع من الأحكام الصرفية وبدأت بالمقرون . بقولى : (واحكم على كل لفيف قرنا) أى احكم على اللفيف المقرون :وهو ما كان عينه ولامه حرف علة فى تصريف لامه كالناقص أى كتصريف لام الفعل الناقص فى الإعلال وعدمه لأن لام كل منهما حرف علة فيستوى الحكم فيهما . أما حكم عينه فكعين الصحيح فلا تتغير — بحال من الأحوال لأنه لو أعل مع اللام لزم نقض البناء والمثال طوى يطوى طيا لا تطو اطو وماشابهه أى من بقية فروعه وقوله: (وذو افتراق الخ) أى اللفيف المفروق وهو ما كان فاؤه ولامه من حروف العلة فحكم فاءه كحكم معتل الفاء فى أنه إذا كان واوا يحذف من المضارع والأمر والنهى .

وأما حكم لامه فكلام الناقص لما مر فى اللفيف المقرون مثاله وقى بفتح القاف ماض تقول فى مضارعه يقى بكسر القاف وحذف الواو لما مر وفى أمر الغائب منه ليق وفى النهى لاتق وفى أمر الحاضر ق بقاف مكسورة وهو المراد بقولى (وق لوقفه ويزاد فى آخره هاء السكت ساكنة فى الواحد المذكر فقط نحو قه . وأشرت بقولى : (زد) إلى أنها زائدة . وقوله : (وانتبه) أمر من الانتباه تكملة وتقول فى التثنية منه قيا بعود الياء لخروجها عن الأخرية باتصالها بضمير الفاعل وفى الجمع قوا والأصل قيوا بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى القاف بعد حذف حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا ، وتقول فى الواحدة المخاطبة قى والأصل قيي استثقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت مع الياء وفى جمع المؤنث قين بإعادة الياء للحقوق ضمير الجمع بها . ولما فرغت من مباحث المعتلات شرعت فى مباحث المضاعف بقولى :

فصل فى مبحث المضاعف

إن سكنت عين مضاعف سما ولامه حرك أو كلاهما
فادغم وجوبا أولا فى الثانى كمده مدآ أخا العرفان
أو كان عكس أول فاظهر * نحو مددت وكيمددن اذكر
أو سكن الحرفان ثالث حرك مثلثا وأدغم وفكه حكى
وإن أمرت من يمد فأدغم وجاز تثليث وفك فاعلم
والأمر من فر يفر فر بالكسر والفتح وفك يجرى
وبابه يفعل بالكسر وعض بالفتح فى عين وأمر منه عض
بفتح أول وآخر ورد مع كسره والفك ليس ينتقد

هذا الباب فى مباحث المضاعف وماله من أحكام . فالمضاعف ما كان عينه ولامه من جانس واحد كما سبق ثم هو من حيث هذه الكيفية لايخلو إما أن يكون عين فعله ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة فلا يخلو من أن تكون اللام متحركة أو ساكنة فالجملة أربع صور يجب الإدغام فى صورتين منها وهما إذا كان العين ساكنا واللام متحركا أو كلاهما متحركا نحو مدا بصيغة المصدر والأصل مدد بفتح الميم وسكون الدال الأولى فأدغمت وجوبا فى الثانية ، ومثال ما إذا كان كل من العين واللام متحركا مد ماض. يمد مضارع والأصل فى الأول مدد بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليمكن الإدغام فى الثانية لدفع الثقل ثم أدغمت وجوبا . وأصل المضارع يمدد بسكون الميم فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم فبقيت ساكنة وبعدها الدال الثانية متحركة فوجب إدغام الأولى فى الثانية فصار يمد . وقوله : (أو كان عكس أول فاظهر) إشارة إلى صورة أخرى يجب فيها الإظهار وهى ما إذا تحرك عين الفعل مع سكون لامه سكونا لازما ويكون ذلك باتصال ضمير الفاعل نحو مددت ويمددن بنون

النسوة فالإظهار فى المثالين لازم والإدغام ممتنع . وقوله (أو سكن الحرفان) إشارة إلى صورة ثالثة يجوز فيها الإدغام والإظهار، وهى ماذا كان كل من عين الفعل ولامه ساكنا بتسكين العين للإدغام واللام للجزم سكونا عارضا نحو لم يمد بتثليث الدال والفتح أولى للخفة ويجوز فيه الفك عن الإدغام وهو الإظهار نحو لم يمدد فتلخص أن الإدغام فى المضاعف على ثلاثة أحوال واجب وممتنع وجائز وكلها معلومة من الصور الأربع المذكورة فليتأمل .

وقوله (وإن أمرت الخ) إشارة إلى أن الأمر من يفعل بضم العين من المضاعف يجوز فيه الإدغام والفك وإن أدغمت فحرك آخره بالحركات الثلاث لكن الفتح أخف فتقول من يمد مد بضم الميم وتثليث الدال ويجوز فكه فتقول امدد . وقوله : (والأمر من فر) يعنى أن الأمر من يفعل بكسر العين يجوز فيه الإدغام والفك أيضا نحو : فر يفر تقول فيه فر بكسر الفاء والراء ويجوز فتحها ولا يأتى منه الضم لعدم الإتباع ويجوز إفرر بالفك لأن الإدغام فيه جائز — وتقول فى الأمر من يفعل بفتح العين عض بفتح أوله مع فتح آخره وكسره ولايجوز تحريكه بالضم لعدم الإتباع للعين ويجوز الفك فيه نحو اعضض ثم ذكرت باب افعل المضاعف بقولى :

فصل فى حكم باب أفعل اذا كان مضاعفا

أدغم لباب أفعل المضاعف ... نحو أحب ويحب فاعرف
أحب فى الأمر بكسر الحاء مع ... كسر وفتح الباء والضم امتنع
واحبب الأصل ويحبب أحبب ... فانقل إلى الحا مالباء قد حبي
من حركات فيكون ساكنا ... فأدغمه فى الثانى أو اظهر علنا

يعنى أن باب أفعل المضاعف يجوز فيه الإدغام والإظهار فتقول فى ماضيه

أحب بفتحات والأصل أحبب بوزن أكرم فنقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت الباء فى الباء وتقول فى المضارع منه يحب بكسر الحاء والأصل يحبب ففعل به ما فعل بالماضى وتقول فى أمر الحاضر منه أحب بكسر الحاء وفتح الباء وكسرها أما الضم فممتنع كما نبهت على ذلك ، ويجوز فيه الإظهار كسابقيه فتقول فيه أحبب على الأصل بوزن أكرم وهذا معنى قولى أدغم لباب أفعل إلى قولى أو أظهر علنا (واعلم) أنه لا فرق بين ماض هذا الباب وأمره فى الصورة سواء كان قبل الإدغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الإدغام فإنها مفتوحة فى الماضى ومكسورة فى الأمر وبحركة الحاء بعد الإدغام فإنها مفتوحة فى الماضى ومكسورة فى الأمر أيضا تدبر وقس على هذا المضاعف من الخماسى نحو تماد والسداسى نحو استعد وغير ذلك وكلما أدغمت حرفا فى حرف أدخلت بدله تشديداً بخلاف الإخفاء فإنه لا يشدد .

ولما فرغت من بحث المضاعف شرعت فى بحث المهموز بقولى :

فصل فى مبحث المهموز

وكل مهموز مسكن حوى	الترك للهمز وقلبها سوى
فإن يكن ما قبلها مفتوحا	فالهمزة اقلب ألفا صحيحا
كقولهم يأكل زيد لحما	ويأخذ الغلام إن جا سهما
أو كان مضموما فواوا قلبا	ككل من يومن حقاً غلبا
أو جاء مكسوراً فياء تعلن	كقولهم ائذن لمن يستأذن
وإن يكن محركا مع ما سبق	كقراء فهو بتخفيف أحق
أما إذا حرك بعد ساكن	جازالبقا والحذف للهمزأذعن
نحو مسل القرية فى الكتاب	ألهمنا الله إلى الصواب

يعنى أن المهموز من الأفعال هو ما يكون أحد حروفه الأصلية همزة فينظر

فيه فإن كانت الهمزة الواقعة فيه ساكنة جاز بقاؤها على حالها لحصول الخفة بسكونها فى الجملة ويجوز قلبها ألفاً أو ياءاً أو واوا أى من جنس حركة ما قبلها كما ذكرت ذلك بقولى:(فإن يكن ما قبلها إلخ) مثال ما تقلب فيه ألفا إذا كان الحرف الكائن قبلها مفتوحا نحو يأكل ويأخذ كما فى النظم، ومثال ما تقلب فيه واو إذا سبقتها الضمة نحو يؤمن ويؤثر ومثال ما تقلب فيه ياء إذا سبقتها الكسرة نحو ايذن وايت وقولى:(وإن يكن محركا الخ) بيان لحكم ما إذا كانت الهمزة متحركة والحرف الذى قبلها متحركا بفتحة فيلزم حينئذ تحقيقها نحو قرأ يقرؤ فإن الهمزة فيه لا تتغير أما إذا حرك ما قبلها بضم أو بكسر فيجوز قلبها واو مع الضم وياء مع الكسر نحو جون ومير ثم إن للهمزة المتحركة مع ما قبلها صورا فى التحقيق بجعلها بين بين تطلب من المطولات ، أما إذا حركت الهمزة وقبلها حرف ساكن فحكمه ما ذكرت بقولى (جاز البقا والحذف ومثلت له بما جاء فى القرآن الكريم نحو سل القرية فى الكتاب أى القرآن الكريم فى سورة يوسف ، وقوله(ألهمنا الله إلى الصواب) جملة دعائية والصواب هو ضد الخطأ وأصل سل القرية إسأل القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف فاستغنى عن همزة الوصل بتحرك السين فحذفت فاجتمع ساكنان أحدها الهمزة بعد السين والثانى اللام فحذفت الهمزة لسبقها ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين وقد قرىء بإثبات الهمزة أيضاً وحاصل ما فى هذه القاعدة أن الهمزة إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون . فإن كان ما قبلها متحركا وهى ساكنة جاز قلبها بجنس حركة ما قبلها ، وإن كان ما قبلها ساكنا غير ممنوع من الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها ، وإن كان ما قبلها متحركا بفتحة لا تتغير الهمزة إلا نادراً وإن اجتمعت الهمزتان فى كلمة والثانية ساكنة فقلبها بجنس حركة ما قبلها واجب نحو آدم وأوثر وقد جاء بحذف الهمزة

شذوذاً على غير القياس فى الأمر من الأخذ والأكل والأمر وقد صرحت بذلك فى قولى :

وكل ومر وخذ بلفظ الأمر دون قياس حذف همز يجرى

(واعلم) أن الهمزة إذا وقعت فى أول الكلمة تكتب على صورة الألف فى كل حال . وإن وقعت فى وسط الكلمة فإن كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ما قبلها . وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها وإن وقعت آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لأن الحركة الطرفية عارضة وان كانت ساكنة لا تكتب على صورة شئ . هذا خلاصة ما يحصل من التغيير فى تصريف المهموز وباقى تصريفه يكون على قياس الفعل الصحيح إذ المهموز ليس كالمعتل من جميع الوجوه وقد نبهت على ذلك بقولى (وباق مهموز يقاس بالصحيح) أى غير ماسبق يكون تصريفه على قياس تصريف الفعل الصحيح وقد مر بحثه ولما فرغت من تفصيل الأقسام الستة أوردت ضابطا إجماليا ليكون أعون للحفظ فقلت .

(وكالصحيح غيره قس يانجيح) . (وانقل واسكن وابدلن إن اقتضى مايوجبن ذلك فهو مرتضى)

أى كلما وجدت فعلا غير الصحيح من المعتلات وما يلحق بها فقسه على الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب تصريف الفعل الصحيح ثم إن اقتضى القياس ودعا إلى إبدال حرف بحرف كقلب الواو ياء اذا انكسر ماقبلها كما فى قيل . أو إلى نقل حركة حرف علة الى حرف صحيح ساكن كما فى يخوف . أو إلى إسكان بلا نقل كما فى يرمى فافعل مايقتضى ذلك القياس المعلوم من باب المعتلات وان لم يقتض شيئا مما ذكر فصرف الفعل الغير الصحيح

كالصحيح بلا تغيير كخشى ويوجل لأنه لا موجب للتغيير ثم إنه لما كان قد يوجد المقتضى فى بعض المواضع بدون تغيير فى المعتلات ذكرت ذلك بقولى .

وقد يجى المقتضى لاتغيرا ... به لعلة كنحو اعتورا

أو صحة البناء بهذا اختتم ... نظمى والله تعالى أعلم

أى قد يوجد فى بعض المواضع المقتضى للتغيير فى الكلمات المعتلة ومع ذلك لاتتغير المعتلات فيه وذلك إما لصحة البناء فى نحو استوى إذ لو قلبت واوه ألفا لا جتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيحصل اللبس فلا يدرى أنه من باب استفعل أم من باب افتعل أو لعلة أخرى نحو اعتـور فإن وجود المقتضى فيه أن تقلب واوه ألفا لـكن لم يوجد لمانع وهو أن فتحة التاء فى حكم الف تعاور وألفه ساكنة لعدم قبولها الحركة . وقوله (والله تعالى أعلم) أى من كل عالم اختتمت بذلك تبركا وردا للعلم إلى الله تعالى إذ هو العالم والعليم والأعلم على الإطلاق ثم اختتمت الأجوزة بمجموعة من الدعوات رجاء الإجابة ووصفتها ببعض الاوصاف للترغيب فيها فعسى الله أن يلبسها ثوب القبول إنه أكرم مسؤول فقلت

والحمـد لله على التمـام ... سألت ربى الحسن فى الختام

وأن يزكى عمـلى وينفعـا ... لطالب وقارئ ومن سعى

فى الطبع والنشر وربنا الكريم ... يعمم النفع بفضـله العميم

حمدت فى آخرها كما حمدت فى أولها لمـا مر فى فضل الحمد . وتمام الشئ آخره . وحسن الختام هو الـكنز الأوفر الذى لا ينبغى لأحد أن يرغب عن الدعاء به بل ينبغى للإنسان أن يكثر من الدعاء بحسن الخاتمة . وقوله وأن يزكى من التزكية وهى النماء والتطهير والنفع هو إيصال الخير الى الغير وقوله ومن سعى فى الطبع لهذه الرسالة والنشر لها بين العالم ومدحتها بقولى :ـ

أكرم بها منظومة عزيزة ... مفيــدة قليلة وجــيزة

فهى وإن لم تف بالمقصـود ... لكنها خلاصــة المقصود

فالهم إلهى كل من يقرأها ... أن يصلح العيب وأن يسترها

لأنهــا ركيكة المبــانى ... فاقدة الشروط والأركان

فالشىء يعطى رفعة إن رفعا ... فاعله وضعة إن وضعا

العزيزة القليلة الوجود الغالية الثمن والمفيدة من الإفادة أى تفيد من اطلع عليها والوجيزة القليلة الألفاظ،والمقصود فى الشطر الأول من البيت الثانى من القصد وفى الشطر الثانى منه المتن المشهور الذى هو أصل النظم فالهم إلهى الخ . جملة دعائية لمن اطلع على شىء من العيوب فأصلحه مع الستر لما ذكر أن من ألف فقد استهدف . ولا سيما من كان مثلى ممن ليس له رسوخ فى العلم وخصوصاً هذا الفن إذ هذا المختصر هو أول قراءتى فى علم التصريف فتهجمت بقراءتى له على سبيل الترتيب والتصنيف ومن كان هذا حاله فلابد أن يعذر بلا تثريب ولا تعنيف ثم شرعت فى بقية الدعاء بقولى :

يارب واغفر لى ومن قد شاركا ... واجعل كتابى نافعاً مباركا

وارزقه إقبالا من الطلاب ... ووفق الجميــع للصواب

وصل يارب على المختار ... وآله وصحبــه الأبرار

ماصرف الفعل الصحيح والمعل ... مع السلام عد ما المزن همل

قوله (ومن قد شاركا) بألف الإطلاق فى هذه الرسالة بالتصليح أو الطبع أو بأى نوع من أنواع المشاركة وقوله (واجعل كتابى) أى الشامل للنظم والشرح . والطلاب جمع طلبة جمع طالب وهو من يطلب العلم وقوله ووفق الجميع جملة دعائية ، والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد . وقوله وصل يارب اختتمتها بالصلاة على النبى ﷺ كما فعلت فى المقدمة امتثالا لقوله ﷺ (لا تجعلونى كقدح الراكب ولكن اجعلونى فى أول الأمر وآخره). أو كما قال

رسول الله ﷺ ، والمختار أى المصطفى والمنتخب وآله هم أتباعه إلى يوم القيامة وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابى وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً بعد البعثة كما تقدم . وقوله (ما صرف الفعل الصحيح والمعل) أى المعتل وقد تقدم الكلام عليهما ، وقوله مع السلام أى التسليم وهو التحية والمزن هو المطر وقوله همل أى هطل وتقاطر . والمراد من الصلاة والسلام عليه التأبيد والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

اللهم إنى أسألك برحمتك التى ابتدأت بها الطائعين حتى قاموا أن تمن بها على العاصين بعد معصيتهم فإنك المحسن بادئاً وعائداً وأنا المسىء ومن شأن المحسن إتمام إحسانه ومن شأن المسىء الإعتراف بعدوانه يا من أمهل وما أهمل وستر حتى كأنه غفر أنت الغنى وأنا الفقير وأنت العزيز وأنا الحقير اللهم انظر إلى نظر الرضا وامحنى من ديوان أهل الجفا واثبتنى فى ديوان أهل الصفا وارزقنى على ما عهدت من حسن الوفا واغفر لى ولوالدى ولمشايخى وإخوانى يا من تجاوز وعفا . اللهم من علينا بتوبة تمحو بها كل جريمة واختم لنا بالحسنى وبلغنا المطالب والمآرب يا أرحم الراحمين واشمل فى ذلك جميع أهلنا ومشايخنا ومن له حق علينا ومن دعا لنا بمثله وكل المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين .

وهذا آخر ما يسر الله جمعه فى هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من تسويده فى الساعة الخامسة من يوم السبت الموافق ٢٢ اثنين وعشرين من شهر ذى الحجة الحرام من سنة ١٣٨٩ هـ من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بقلم جامعه الراجى من الله المغفرة والرضوان الفقير أحمد جابر جبران عفى الله عنه وعافاه آمين .

* * *

محتويات الكتاب

الموضـــوع	الصفحة
تقـــديم	٥
باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع	١٨
فصل فى بيان أبواب الثـلاثى المجرد	٢٢
فصل فى المزيد على الثـلاثى	٢٧
باب الرباعى المجرد	٣٢
فصل فى المزيد على الرباعى	٣٤
باب الوجوه التى اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر	٣٦
فصل فى المصدر	٣٧
فصل فى المصدر الميمى مع اسمى الزمان والمكان	٣٩
فصل فى المصدر الميمى من غير الثلاثى	٤٢
فصل فى بناء المرة من مصدر الثلاثي ومن الزائد عليـه	٤٣
فصل فى أبنية أسـماء الآلة	٤٤
فصل فى بناء الفعل الماضى المعلوم	٤٥
فصل فى بناء الماضى المجهول ــ فصل فى بناء المضارع المعلوم	٤٧
فصل فى بناء المضارع المجهول ــ حكم لام المضارع	٤٩
فصل فى بناء الأمر والنهى المأخوذين من المصدر	٥٠
فصل فى بناء أمر الحاضر	٥١
باب آبنية اسم الفاعل	٥٢
فصل فى تصريف أحمر وعطشان	٥٣
فصل فى آبنية اسم المفعول من الثلاثى	٥٤
فصل فى أوزان المبالغة	٥٥
باب فى الأبواب التى لا يخرج عنها الصرف	٥٥
باب حد الفعل الصحيح وبيان تصريفه	٥٦

الموضـــوع	الصفحة

* * *

دار العلوم للطباعة
القاهرة ٨ ش حسين حجازى ت : ٣١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب
٤٩٦٦ ـ ١٩٧٦



